



UNIVERSITE MOHAMED EL BACHIR EL IBRAHIMI
BORDJ BOU ARRERIDJ



UNIVERSITE MOHAMED EL BACHIR EL IBRAHIMI
BORDJ BOU ARRERIDJ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريبيج -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مشروع مذكرة يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

عرض النقود وأثره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

-دراسة قياسية 2000\2019 لجزائر -

إشراف الأستاذ:

-سراي الصالح

إعداد الطلبة:

❖ سليمان أمينة

❖ خليف دنيا

السنة الجامعية 2020-2021

2021

شكر وتقدير

أولاً وقبل كل شيء الحمد لله وكفى الذي أعاننا على إتمام هذه المذكرة. والصلاة والسلام على
نبيه المصطفى نتوجه بالشكر وخالص العرفان لأستاذنا الفاضل د. سراي الصالح لما قدمه لنا من

نصح وارشاد وتوجيه.



2021

الاهداء:

أولا الحمد والشكر لله عز وجل الذي أنار دربي ووفقني في هذه الحياة والصلاة والسلام على أشرف خير الأنبياء والمرسلين.

إنه الحب يا سادة ووحدته الحب السبب والوسيلة، ومن غير المعقول أن أذكر الحب ولا أذكر احبتي بلساني وقلمي، اهديهم ما يليق بهم من كلمات إليهم وحدهم...

إلى من إذا ضاق بي كوني فحضرها كوني، وإذا زاد حملي فعل بوابة قلبها ألقى حملي... ولم لا يا سيدتي وأنت أُمي؟

إلى من علمني كيف أحيأ، وكيف أكون، وكيف تكون الدنيا وما عليها.

إلى من اهداني قاربي الصغير في بحر الحياة، وعلمني كيف أجدف بالقلم، وكيف أسبح بين الكلمات، وكيف أسند رأسي على صدره ولا أبالي بالعالم مادام بجواري، والدي وأول قصة حب في حياتي.

إلى زوجي ورفيق دربي في هذه الحياة والى كل عائلة ميساوي.

إلى أجمل ثلاث شقيقات، وأجمل ثلاث زهرات في بستان حديقة حياتي ولا أنسى بالذكر إخواني الأعمام الذين ساندوني في أصعب أوقاتي.

إلى رفيقات دربي وشقيقات أحلامي، وأخواتي اللاتي لم تلدهم أُمي

صديقاتي وإليكم جميعا أهدي كلماتي...

سليمانى أمينة



2021

الإهداء

أولا الحمد والشكر لله عز وجل الذي أنار دربي ووفقني في هذه الحياة والصلاة والسلام على

أشرف خير الأنبياء والمرسلين.

الى الوالدين الكريمين " حفظهما الله "

الى أخي " خليل " واخواتي " شهرزاد ونوال " والى الكتكوتة "مايليس"

إلى نفسي ثم ذاتي والى كل طالب علم ومحب للمعرفة

خليفة دنيا



فهرس المحتويات

الفهرس

الصفحة	المحتوى
	التشكرات
	الاهداءات
	قائمة المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
أ-ح	مقدمة
21-1	الفصل الاول : الاطار النظري لعرض النقود ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الاول : عموميات حول عرض النقود
3	المطلب الأول: تعريف ونشأة عرض النقود
3	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عرض النقود.....
5	المطلب الثالث: عملية اصدار النقود من البنك المركزي.....
7	المطلب الرابع: محددات عرض النقد ومكوناته.....
11	المبحث الثاني: الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته.....
12	المطلب الاول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي
13	المطلب الثاني: أهمية الاستقرار الاقتصادي وأهدافه.....
14	المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.....
21	المطلب الرابع: أهم السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.....
24	خلاصة الفصل.....
46-25	الفصل الثاني: تطور عرض النقود ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 2000-2019

26	تمهيد
27	المبحث الاول: تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 2000-2019
27	المطلب الاول: تطور معدل سعر الصرف في الجزائر.....
28	المطلب الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.....
31	المطلب الثالث: تطور معدل التضخم في الجزائر.....
33	المطلب الرابع: تطور معدل البطالة في الجزائر.....
36	المبحث الثاني: تطور عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2019.....
36	المطلب الاول: تطور عرض النقود في الجزائر قبل قانون 90-10.....
38	المطلب الثاني: تطور عرض النقود في الجزائر بعد قانون 90-10.....
46	خلاصة الفصل.....
57-47	الفصل الثالث: الاطار التطبيقي.....
47	تمهيد.....
48	المبحث الاول: الاجراءات المنهجية للدراسة
49	المطلب الاول: نوع الدراسة والمنهج المستخدم فيها
49	المطلب الثاني: عينة الدراسة ونوعها
50	المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات
50	المطلب الرابع: متغيرات نموذج الدراسة.....
51	المبحث الثاني: أثر عرض النقود في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة 2000-2019.....
52	المطلب الاول: أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات في الجزائر
53	المطلب الثاني: أثر عرض النقود على معدلات سعر الصرف في الجزائر.....
54	المطلب الثالث: أثر عرض النقود على معدلات البطالة في الجزائر
55	المطلب الرابع: أثر عرض النقود على النمو الاقتصادي في الجزائر
56	المطلب الخامس: أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر.....
57	خلاصة الفصل.....

61-59	خاتمة.....
63	قائمة المراجع.....
	قائمة الملاحق.....
	ملخص الدراسة باللغة العربية.....
	ملخص الدراسة باللغة الفرنسية.....

قائمة الاشكال و

الجداول

- قائمة الاشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
28	منحنى بياني يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة الممتدة 2019-2000	01
29	منحنى بياني يوضح تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة 2019-2000	02
31	منحنى بياني يوضح تطور التضخم في الجزائر للفترة الممتدة 2019-2000	03
33	منحنى بياني يوضح تطور البطالة في الجزائر للفترة الممتدة 2019-2000	04
38	منحنى بياني يوضح تطور عرض النقود والكتلة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة 2019-2000	05

- قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدل سعر الصرف في الجزائر للفترة الممتدة 2000-2019	27
02	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة 2000-2019	29
03	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة الممتدة 2000-2019	31
04	تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة الممتدة 2000-2019	33
05	تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر للفترة الممتدة 2000-2019	37-38

مقدمة

مرت الكثير من الدول على مدار التاريخ الاقتصادي بمناخ يسوده الخوف من تعرض اقتصاداتها الى اختلالات، والجزائر واحدة من الدول التي عانت من وضعية اقتصادية صعبة بداية من 1986 تتعلق بالاختلالات على المستوى الداخلي. تمثلت في أزمات اقتصادية مرت بها لعدة أسباب هيكلية تتعلق بضعف الجهاز الإنتاجي، وارتباط اقتصادها العضوي بعائدات النفط والاختلال الخارجي المتمثل في وضعية ميزان المدفوعات. وذلك نتيجة الأزمة التي مرت بها بالإضافة الى ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، وهذا ما أدى الى انتهاج سياسات تصحيحية على مستوى الاقتصاد الكلي اما بصفة ذاتية أو بالاعتماد على مؤسسات مالية ودولية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اعتمادا على السياسة النقدية.

كما يمارس عرض النقود دورا مؤثرا على مجمل عناصر الاستقرار الداخلي لأي اقتصاد. فلا غرر أن لعرض النقود أثرا فعلا على مستوى الإنتاج من جهة وعلى الاستقرار الخارجي للاقتصاد المتمثل في حركة ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

1- إشكالية الدراسة:

تلخصت اشكالية دراستنا في التساؤل الرئيسي التالي:

- الى أي مدى يؤثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

2- الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يؤثر عرض النقود في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

- وكيف يتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

3- الفرضية العامة: يتاثر عرض النقود بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي

4- الفرضيات الفرعية:

- هناك آثار مباشرة وآثار غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية خاصة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

- لكي يتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب أن تكون هناك استقلالية السلطة النقدية.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في:

- تدعيم المكتبة العلمية ببحث متواضع علميا وعمليا يمكن ان يكون كمرشد للطلبة المقبلين على اجراء بحث علمي.

- فتح مجالات الدراسة نحو مواضيع اخرى لها علاقة بمتغيرات البحث.

- التعريف بمفهوم عرض النقود ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في التضخم والبطالة، سعر الصرف ميزان المدفوعات.

6- أهداف الدراسة:

- دراسة عرض النقود ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ومدى استجابة بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي للمتغيرات في عرض النقود.

- بيان وتحليل الآثار التي يتركها عرض النقود في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

7- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: الجزائر.

- الحدود الزمانية: من سنة 2000 الى سنة 2019.

8- منهجية الدراسة:

بغية تحقيق أهداف البحث، اعتمدنا أسلوبين، الأول يتمثل في التحليل الوصفي لعرض النقود والعوامل المؤثرة فيه ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، والثاني يتمثل في التحليل القياسي لأثر عرض النقود في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، باستخدام برنامجي Eviews و Excel.

9- هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول بالإضافة الى المقدمة والخاتمة.

الفصل الأول: تم التطرق فيه الى الجانب النظري للدراسة والذي كان بعنوان عموميات حول عرض النقود وأثره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، حيث قسم هذا الفصل الى مبحثين، المبحث الأول بعنوان عموميات حول عرض النقود، أما المبحث الثاني الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه الى تطور عرض النقود ومؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة الممتدة 2000-2019 والذي قسم الى مبحثين المبحث الاول بعنوان تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 اما المبحث الثاني تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة الممتدة 2000-2019.

الفصل الثالث: تم التطرق فيه الى الجانب التطبيقي للدراسة والذي كان دراسة تحليلية قياسية لعرض النقود وأثره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2019 والذي قسم كذلك الى مبحثين المبحث الاول كان بعنوان الاجراءات المنهجية للدراسة اما المبحث الثاني عرض النقود وأثره على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة 2000-2019.

10-الدراسات السابقة:

1- علاء حامد فيصل النائلي، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة القادسية 2017.

الغرض من هذه الدراسة بيان تطور السيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومدى استجابة بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي للتغيرات في حجم السيولة العامة ومكوناتها، وبيان تحليل الاثار التي تتركها السيولة العامة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق. تلخصت مشكلة البحث في التأثير الفعال للسيولة العامة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق متمثلة في الناتج المحلي الاجمالي، التضخم والبطالة. وبالتالي يجب السيطرة عليها من خلال السيطرة عليها من خلال السيطرة على مكوناتها المتمثلة في الودائع الحكومية وعرض النقود.

تم الاعتماد في هذه الدراسة لجمع المعلومات والبيانات على عدة وسائل، حيث تم معالجة الإطار العام للدراسة من خلال الاعتماد على المراجع ذات العلاقة بالموضوع والمتمثلة في الكتب والمذكرات والمجلات والدراسات السابقة

التي تناولت الدراسة او ذات العلاقة بها. اما في الفصل التطبيقي تم الاعتماد على الادوات الاحصائية من مختلف التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي خلال الفترة 2000-2015.

وفي الاخير توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

__ العلاقة عكسية بين السيولة العامة ومعدل البطالة وهو ما يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية اذ ان زيادة المعروض النقدي سوف يؤدي الى انخفاض معدل الفائدة مما يشجع الطلب على الاستثمار وتوفير فرص عمل ويقلل من معدلات البطالة.

__ العلاقة طردية بين السيولة العامة والنتاج المحلي الاجمالي، وهذا ما يشير الى درجة اعتماد الناتج المحلي الاجمالي على التغيرات الحاصلة في السيولة العامة.

__ العلاقة عكسية بين السيولة العامة والتضخم.

2- أ- مسعود ميهوب وأد. يوسف بركان، مجلة بعنوان محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ظل الاصلاحات الاقتصادية وبرامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2000-2014)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، العدد 16، جامعة محمد البشير الابراهيمى، برج بوعريريج، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى تحقيق الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي المعتمدة من قبل الجزائر خلال الفترة 1990-2014 للاستقرار الاقتصادي الكلي المستدام. وذلك من خلال تحديد اهم المتغيرات المؤثرة في سلوك كل من النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي والتي تشكل في مجملها المؤشرات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي، ومن ثمة فقد حاولت هذه الدراسة تحديد مدى قدرة الجزائر على التحكم في سلوك تلك المتغيرات وتوجيهها بالشكل الذي يخدم قوة اقتصادها. ولقد تمحور التساؤل الرئيسي كمنطلق للبحث في: ما مدى

فعالية الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الكلي في الجزائر؟

وتم الاعتماد في هذا البحث على ادوات القياس الاقتصادي.

وفي الاخير توصل البحث الى النتائج التالية:

- **على مستوى التضخم:** فإنه تم تخفيض معدلات التضخم ظاهريا وبقيت في حدود لا تتجاوز 5% تقريبا خلال فترة برامج الإنعاش الاقتصادي، لكن ومن خلال الدراسة فإن هذه المعدلات المتدنية كانت لها فاتورة كبيرة تجلت في ارتفاع حجم الواردات بشكل مبالغ فيه تجاوزت في الفترة الأخيرة عتبة 60 مليار دولار لتلبية الطلب المتزايد في ظل قلة العرض، وهو ما يستوجب إعادة النظر في السياسة الاقتصادية المنتهجة من خلال إعادة توجيه الطلب الكلي الفعال نحو المنتجات الوطنية، وزيادة القدرات الإنتاجية المحلية للرفع من حجم العرض المحلي وإلا فإن أي هزة في السوق البترولية العالمية مصدر تمويل الواردات سيكون لها آثار سلبية على التضخم في الجزائر

- **على مستوى البطالة:** إن تدني معدلات البطالة إلى حدود 10 % تقريبا في الفترة الأخيرة ناتج بالأساس عن زيادة مستويات التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية التي تبقى مربوطة بحجم التدخل الحكومي من خلال المشاريع والعمليات المبرمجة في القطاع، وأثبتت الدراسة أن البرامج الإنفاقية المعتمدة لم تساهم بشكل فعال في انعاش الصناعات المعملية التحويلية التي تشكل المصدر الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة، وهو ما يستوجب الاهتمام بهذا القطاع وتوجيه استراتيجية النمو الغير متوازن خلال هذه المرحلة نحو القطاعات الإنتاجية والموفرة لفرص عمل أكبر.

- **على مستوى التوازن الخارجي:** لاحظنا تسجيل رصيد موجب لميزان المدفوعات في الفترة الأخيرة بعد مرحلة صعبة عانت فيها الجزائر اختلال في الميزان الخارجي، ولكن الأرصدة الموجبة ناتجة بالأساس عن الإرتفاعات الغير مسبوقه لأسعار البترول في السوق النفطية العالمية والتي أخذت منحى تصاعدي بداية من سنة 2000، وأثبتت الدراسة التأثير السلبي لبرامج الإنعاش الاقتصادي التي أضافت متغيرا جديدا إلى الساحة لا يقل خطورة عن انهيار أسعار البترول وهو زيادة التبعية للعالم الخارجي تتجلى مظاهرها في الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي المتزايد وبالجم الذي يفقد الية سعر الصرف مرونتها في إعادة التوازن للحقوق والإلتزامات الخارجية.

كما أثبتت الدراسة خطورة أكبر تتجلى مظاهرها في تناقص حجم الصادرات الجزائرية من المادة النفطية، مما يستدعي تكثيف الجهود في البحث والتنقيب وزيادة معدلات الاسترجاع للآبار المستغلة، بالإضافة إلى ضرورة التحكم العاجل في الحجم المبالغ فيه للواردات، ومحاولة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي وحدها يمكن أن تحفظ ديمومة التحكم في التوازن الخارجي على المدى القصير والمتوسط والطويل.

3_ سند حسين محمد حسين، أثر عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي، التضخم وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 1980-2017. مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة دمياط 2018. هدفت هذه الدراسة الى تحليل التطورات التي طرأت على متغيرات الدراسة خلال فترة البحث. إضافة الى قياس أثر عرض النقود كمتغير اساسي في ادارة السياسة النقدية على الناتج المحلي الاجمالي، التضخم وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة من عام 1980 حتى عام 2017 وذلك باستخدام منهجيات الاقتصاد القياسي الحديثة. كاختبارات جذر الوحدة، منهجية التكامل المشترك، نموذج الانحدار الذاتي var ونموذج متجهات التصحيح الذاتي vecm وتقديم النتائج والتوصيات اللازمة لصانعي القرار. وفي الاخير توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- 1- بينت نتائج تطبيق اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر ان جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى، ولكنها استقرت بعد أخذ الفروق الاولى لها وهذا ما أمكن من استخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.
- 2- اوضحت نتائج تطبيق اختبار جوهانسون للتكامل المشترك عن وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي، وكذلك بين عرض النقود وسعر الصرف. فيما بينت النتائج وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل بين عرض النقود ومعدل التضخم.
- 3- نتيجة لوجود علاقة توازنية في الاجل الطويل بين عرض النقود والتضخم تم تطبيق نموذج متجهات تصحيح الخطأ vecm وذلك لمعرفة اتجاه العلاقة في الاجلين الطويل والقصير والذي ظهرت نتائجه على النحو التالي:
 - بينت نتائج المدى القصير عدم معنوية معلمة عرض النقود ومعلمة معدل التضخم في المعادلتين، وهذا يعني عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين في المدى القصير بين المتغيرين.
 - بينت اختبارات الكشف عن وجود النموذج القياسي المقدر عن خلو النماذج الثلاثة مش مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي ومن مشكلة اختلاف حد الخطأ، كما اظهرت هذه الاختبارات ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- 4- علي ساري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة من 2000-2013، مجلة رؤى الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سوق أهراس، العدد السابع ديسمبر 2014، الهدف من هذه الدراسة هو توضيح سياسة عرض النقود في الجزائر، ومحاولة تحديد مراحل ومعدلات تغير عرض النقود ومكوناته، واشكاله: معرفة واستنتاج مصدر التوسع والانكماش النقدي ومسبباته، الأدوات المستخدمة: هي المنهج التحليلي الوصفي واستخدام الأسلوب الاستنباطي عند تحليل المعطيات الاقتصادية بالاعتماد على الاحصائيات الرسمية لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية في البلد ولقد تم التوصل الى أهم النتائج التالية:

- 1- تميزت سياسة العرض النقدي في الجزائر بأنها غير مستقلة عن نوع تسيير وطبيعة نموذج التنمية الاقتصادية المعتمدة، وقد كانت إصلاحات سنة 1990م بداية التوجه نحو اقتصاد السوق القائم على معايير المردودية والربح، ويمكن القول أن قانون 90-10 قد أوضح معالم التوجهات في مراقبة ومتابعة تطور عرض النقود بشكل أفضل.
- 2- ان النتائج الواردة في الدراسة القياسية تشير أن عرض النقد يرتبط بعلاقة وثيقة مع مقابلات الكتلة النقدية، وأن عرض النقد بالمعنى الواسع ارتبط بصورة أوثق بصافي الأصول الخارجية والقروض للحكومة، كما يبين تحليل الوضع النقدي أن تطور مجموع الموجودات الخارجية الصافية يعكس النتائج المسجلة على مستوى نمو عرض النقود.
- 5- عبد الباسط عبد الصامد عليه، دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 (دراسة استشرافية مع ماليزيا)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، سنة 2017-2018، الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في كيفية استفادة الجزائر من التجربة الماليزية باتخاذ قرار عرض النقود كأداة لنمو القطاع على واقع القطاع الخاص في كل من الجزائر وماليزيا، خاصة مع تزايد الاهتمام بهذا المتغير كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية وفي ظل وجود الدولة في رواق يسمح بتطوير القطاع الخاص، تسليط الضوء عن العوائق التي تواجه المسير في مؤسسات القطاع الخاص وتقديم بعض المقترحات التي قد تساعد متخذي القرار الاقتصادي في الجزائر والاستفادة من التجربة الماليزية في اتخاذ عرض النقود كأداة لنمو القطاع الخاص، للإجابة على الإشكالية المطروحة سنقوم باستخدام المنهج التحليلي والمنهج الوصفي للإلمام بالجانب النظري لكل من القطاع الخاص وعرض النقود، إضافة الى المنهج الرياضي الكمي من خلال استخدام الأساليب القياسية الحديثة من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين نمو عرض النقود ونمو القطاع الخاص في كل من ماليزيا والجزائر وذلك بناء نموذج قياسي يتكون من المتغير والتابع والمتغيرات المستقلة، إضافة الى المنهج الاحصائي من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في البحث من خلال برنامج SPSS وبرنامج Eviews ولقد تم التوصل الى النتائج التالية:

- 1- شهدت البنوك الجزائرية ارتفاعا في حجم الودائع البنكية الناتجة عائدات النفط، الا أن هذه الوضعية المالية لم تستغل لتنمية استثمارات القطاع الحقيقي بشكل الذي يمكنها من تنويع اقتصادها، وترجع أسباب ذلك الى المعوقات التي تعرقل نمو الاستثمار الخاص.
- 2- استطاعت ماليزيا من خلال سياستها الاقتصادية تحقق قفزة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تبنيتها خطط خماسية تسعى من خلالها للنهوض بالاقتصاد الماليزي بما يتواءم وطبيعة المنطقة فقد استطاعت أن تتمول من مجتمع زراعي بعد الاستقلال البريطاني الى مجتمع اقتصادي يشهد نمو متسارع على الصعيد الاقتصادي.
- 3- نجح ماليزيا في تحقيق أهداف السياسة النقدية وتمكنها من تفادي التأثير بالأزمات المالية العالمية من خلال التمويل الإسلامي، جعلها تهدف لإقامة مركز عالمي للتمويل الإسلامي تمكنت من خلاله استقطاب العديد من المصارف الإسلامية العالمية بمنحها تراخيص للعمل داخل ماليزيا، وهو ما شجع المصارف التقليدية لفتح نوافذ أو تحولها بالكامل للعمل وفق هذا المبدأ.

الفصل الاول

تمهيد الفصل:

-يعتبر عرض النقود من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك لارتباطه الوثيق بالاستقرار الاقتصادي، ويعتبر عرض النقود دينا على النظام المصرفي وحقا لحائزيه على التصرف بالمبالغ التي في حوزتهم، وتحظى الكمية المعروضة من النقود باهتمام أغلب المدارس الاقتصادية المختلفة حيث دار جدل واسع بين هذه المدارس حول تأثيرها المباشر أو عدم تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

لذلك فإننا في هذا الفصل سنحاول تناول مفهوم عرض النقود وأهم العوامل المؤثرة فيه، وأيضا سنتطرق كمبحث ثاني الى الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته أي أن الفصل الأول يتضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول عرض النقود.

المبحث الثاني: الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته.

المبحث الأول: عموميات حول عرض النقود.

يعتبر موضوع عرض النقود من الموضوعات الاقتصادية البالغة الأهمية، التي حظيت باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين على المستويين النظري والتطبيقي، ولذلك احتل مكانا مرموقا في الأدبيات الاقتصادية، وذلك بسبب الدور البارز والفعال الذي يلعبه عرض النقود في الاستقرار الاقتصادي نتيجة العلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تختلف في مدى تأثيرها على الاقتصاد، وتخضع الكمية المعروضة للنقود لسيطرة البنك المركزي المسؤول عن السياسة النقدية، وتلعب هذه الكمية من النقود مع غيرها من أدوات السياسة النقدية دورا مهما وفعالا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام، ويناقش هذا المبحث موضوع عرض النقود من حيث مفهوم كمطلب أول، ومن ثم العوامل المؤثرة فيه كمطلب ثاني، ومن ثم كيفية اصدار البنك المركزي ومحدداته كمطلب ثالث ورابع على التوالي.

المطلب الأول: مفهوم عرض النقود.

-**التعريف الأول:** هي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات.¹

-**التعريف الثاني:** تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية.²

-**التعريف الثالث:** هي أي شيء يلقى قبولا عاما في دفع أثمان السلع والخدمات أو في تسديد الديون.³

من خلال التعاريف السابقة: عرض النقود هو مجموع وسائل الدفع بمختلف أشكالها التي تكون متداولة في فترة زمنية معينة ويحددها البنك المركزي.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عرض النقود.

العناصر التي تجري عليها عمليات خلق النقد أو تدميره هي ثلاثة:

1-الذمم على الخارج أو عمليات الذهب والعملات الأجنبية:

وهي تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية التي يحتجزها البنك المركزي، فتعتبر السبائك والعملات الأجنبية الموجودة في البنك المركزي كغطاء الإصدار الورقي، وكاحتياطي لمنح الثقة في العملة المحلية بالنسبة للعملات الدولية

¹ ميلود وعيل، سعدية حديوش، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر (2000-2016)، مجلة التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 03، 2017، ص318.

² جمال سويح، علال بن ثابت، فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي والتضخم في الجزائر خلال فترة 2000-2016، مجلة افاق العلوم، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد السابع عشر، سبتمبر 2019، المجلد 05، ص112.

³ سند حسين محمد حسين، أثر تغيرات عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف في ليبيا خلال فترة 1980-2017، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة دمياط، ليبيا، 2018، ص16.

ولمواجهة المدفوعات الخارجية نتيجة العجز في ميزان المدفوعات أو أثناء الأزمات الاقتصادية، ويتم الحصول على هذه الأصول نتيجة العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي، وبذلك تؤثر هذه الاحتياجات مباشرة في خلق النقد. وعندما يقوم البلد بعملية التصدير أو جلب رؤوس الأموال الخارجية قصد استثمار أو التوظيف يحصل على عملات أجنبية غير قابلة للتداول في النشاط الداخلي، فيقوم البنك المركزي بإصدار عملة وطنية تعادل رصيد هذه العملة الأجنبية. وهكذا تكون العملات الأجنبية سببا في خلق النقود والعملة الوطنية، أي أنها تمثل الطرف المقابل للإصدار للعملة.

-أما عملية الاستيراد فتعني دفع أثمان السلع المستوردة من الخارج بالعملات الأجنبية، أي يقدم المبلغ المقابل من العملة الوطنية الى البنك المركزي الذي يحوله الى عملة أجنبية، مما يؤدي الى نقص احتياطي العملات الأجنبية، وفي نفس الوقت نقص كمية النقود المتداولة في السوق.¹

2-الذمم على الخزينة العمومية:

تعتبر أحد مقابلات الكتلة النقدية وهي عبارة عن قروض تطلبها الخزينة العمومية من البنك المركزي والمؤسسات المالية والأفراد، وان ارتفاعها يؤدي الى الزيادة في كمية النقود المتداولة كما يؤدي انخفاضها الى التقلص في كمية النقود ونجد فيها ما يلي:

-السندات العمومية الموجودة بمحفظة البنوك: وتتمثل في عملية حجز مبلغ معين من النقود من قبل كل بنك لفائدة الخزينة العمومية، ويكون الحجز وسيلة لتمويل الخزينة العمومية، وتمثل هذه السندات نسبة من كمية العملة التي يحدتها البنك.

-تسيقات البنك المركزي: تلجأ الخزينة العمومية الى البنك المركزي لطلب النقود وذلك لتغطية العجز في تحقيق النفقات الحكومية.

-ذمم على الأفراد والمنشآت على الخزينة: تتمثل في الودائع التي يكونها الأفراد والمنشآت لدى شبكة الخزينة العمومية وذلك من خلال مختلف الحسابات المفتوحة لديها، حسابات تحت الطلب، حسابات لأجل وسندات.²

3-القروض المقدمة الى الاقتصاد:

تعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي لأنه هو العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، ذلك أن هذا الائتمان المقدم هو عبارة عن قروض تقدم من طرف

¹ ورده شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية (1990-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د في العلوم الاقتصادية، شعبة: اقتصاد دولي، جامعة باتنة 1، 2015-2016، ص9-10.
² بشكير عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)، مذكرة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2009-2010، ص19.
-القروض الممنوحة للخبزينة تمثل عنصرا تضحيميا والسبب أنها لا تساهم في خلق القيمة المضافة.

البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال من استثمار وإنتاج وتسويق، وخاصة عندما يكون المنتجون في حاجة الى أموال فيتقدمون الى البنوك التجارية طالبين منحهم قروض لتمويل نشاطاتهم، فتمنحهم البنوك التجارية قروضا سوءا كان ذلك بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية أو فتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق نقود وودائع مقابل تقدم هذا الائتمان مما يزيد في حجم الكتلة النقدية، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية الى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أو تطلب قروضا منه باعتباره المقرض الأخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية وبالتالي فان حجم الكتلة النقدية سيتأثر كلما طرأ تغير في الائتمان المقدم للاقتصاد.¹

المطلب الثالث: عملية اصدار النقود من البنك المركزي.

سوف نقوم بالتعرف كيف يقوم البنك المركزي بإصدارها:

1-نشأة البنوك المركزية:

-أنشئ أول بنك مركزي في السويد عام 1656 وأطلق عليه بنك السويد المركزي وتحول الى ملكية عامة سنة 1668، وفي عام 1694م ظهر بنك إنجلترا وتبعه بنك فرنسا عام 1800م، ثم ظهر بنك هولندا 1814م وبنك النمسا 1817م. أما بنك اليابان فقد أنشئ 1882م، وظهرت البنوك الفيدرالية المركزية في الولايات المتحدة 1914م.

-بعد حصول الجزائر على استقلالها تقرر انشاء مؤسسة اصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر ابتداء من 1963/01/01 طبقا للقانون 62-144 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 1962/12/13، وقبل ذلك تم فصل الخزينة العامة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية في 1962/08/29، وقد أوكلت للبنك مهمة اصدار عملة وطنية في 1964/04/10 والاشراف على السياسة النقدية وتوجيه البنوك التي كانت السلطات الجزائرية تستعد لتأميمها، وكانت أصول حسابات جارية 2,5 مليار سندات الخزينة.²

2-النظم الرئيسية لإصدار النقود:

2-1-نظام الإصدار المقيد بالغطاء الذهبي:

تم تطبيق هذا النظام غالبا عندما كانت الكثير من الدول تتبع قاعدة الذهب، وقد تميز هذا النظام بجملة من الخصائص أبرزها:

¹ عبد الصمد سعودي، محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الأموال، محاضرات موجهة لطلبة السنة ثانية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016-2017، ص35.
² بوشخي بوحوص، العيد محمد، مسيرة عملة الدينار والبنك المركزي الجزائري من زاوية الميزانية المحاسبية، مجلة المالية والأسواق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 06/ العدد 01، 2019، ص276.

- إعطاء المزيد من الثقة بالعملة التي يصدرها البنك المركزي، وخاصة العملة الورقية في بداية ظهورها، وكانت تحتاج الى كسب ثقة الأفراد بها.
 - قابلية النقود الورقية المصدرة للتحويل الى ذهب ولذلك تعتبر نقود نائبة وهو ما أضفى عليها مزيدا من الثقة بها.
 - شكل الغطاء الذهبي للنقود المصدرة نوعا من القيود التي تقيد البنك المركزي من الافراط في الإصدار. لقد طبق نظام الإصدار المقيد بالغطاء الذهبي بثلاث صور مختلفة وهي:
 - أ- صورة الغطاء الذهبي الكامل: وفقا لهذا النظام فان البنك المركزي يلتزم بتغطية الأوراق النقدية المصدرة غطاء كاملا بالذهب وبنسبة 100%، فاذا أصدر البنك المركزي 100 دينار جزائري مثلا، فان نسبة تغطيتها ذهبا ينبغي أن تكون 100%. وقد تم التخلي عن التغطية الذهبية بنسبة 100% بعدما اكتسبت النقود الورقية المصدرة ثقة الأفراد بحكم القانون وأصبحت غير قابلة للصرف بالذهب.
 - ب- صورة الحد الأقصى للإصدار المعفى من الغطاء: يعرف هذا النظام بنظام الغطاء الكامل بالذهب بعد حد أقصى مسموح للنقود المصدرة ويعرف كذلك بنظام الإصدار المتدرج وفي هذا النظام يتم ما يلي:
 - ✓ منح البنك المركزي حرية اصدار العملة الى المستوى أو حد أقصى معين دون الحاجة الى تغطية هذا الحد بالذهب.
 - ✓ ما زاد عن الحد الأقصى المسموح به للبنك المركزي، يلتزم الأخير بتغطيته بالذهب كاملا وبنسبة 100%.
 - ✓ لإدخال نوع من المرونة عن هذا النظام فقد سمح للبنك المركزي بزيادة الحد الأقصى لإصدار الذي لا يخضع للتغطية بالذهب كلما كان ذلك ضروريا، لقد طبق هذا النظام في إنجلترا عام 1844م.
 - ت- صورة الغطاء المزدوج: عرف هذا النظام بنظام الغطاء النسبي ويتم على النحو الآتي:
 - ✓ تحديد نسبة معينة من الغطاء الذهبي (ليست 100%) لتغطية حجم معين من الإصدار النقدي.
 - ✓ يخضع الحجم الاخر من الإصدار النقدي لعناصر غطاء أخرى كالسندات والأوراق المالية والأوراق التجارية.
 - ✓ اتبعت كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا هذه الصورة.
 - ✓ ومن الملاحظ أن تحديد نسبة الذهب كغطاء تعتبر هي الحد الأقصى للإصدار في ظل هذا النظام، وهو ما كان يعتبر قيادا على حرية البنك المركزي في الإصدار.
- 2-2- نظام الإصدار المقيد بسلطة البرلمان:**
- يعرف هذا النظام أيضا بنظام الحد الأقصى دون غطاء ذهبي، طبق هذا النظام في فرنسا وجاء وليدا لتطور وتحويل النظام الى قاعدة النقود الورقية، في إطار هذا النظام يتم ما يلي:

- يتم تحديد حد أقصى لإصدار النقود دون الحاجة الى غطاء بالذهب.
- إذا كانت هناك حاجة لزيادة سقف حد الأقصى للإصدار يتم الحصول على موافقة البرلمان أولاً على هذه الزيادة.

2-3- نظام الإصدار الحر:

يعتبر نظام الإصدار الحر أحدث نظم الإصدار في البنوك المركزية بل هو النظام الذي يطبق في وقتنا المعاصر عند جميع البنوك المركزية في العالم، في ظل هذا النظام توقف العمل بنظام الغطاء الذهبي للإصدار ولم يعد البنك المركزي ملزماً بالاحتفاظ بالاحتياطي ذهبي كغطاء، كما تم إلغاء نظام الحد الأقصى للإصدار، ومن صور نظام الإصدار الحر ما يلي:

أولاً: الإصدار الحر وفقاً لظروف الرواج أو الركود الاقتصادي: حيث يزيد الإصدار في أوقات الازدهار الاقتصادي، بينما ينخفض الإصدار في أوقات الركود الاقتصادي إلا أن هذه الصورة قد انتقدت لآثارها السلبية الكبيرة، فعندما يزيد الإصدار في أوقات الرواج، فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

ثانياً: الإصدار الحر وفقاً لمتطلبات السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية: تتكئ على قاعدة الغطاء الحقيقي للإصدار النقدي حيث يعتمد على القدرات الإنتاجية والاقتصادية للاقتصاد الوطني، وأن هذه القدرات تنعكس على وضع ميزان المدفوعات الذي يعكس حقيقة مركز تعامل هذه الدولة مع العالم الخارجي في إطار العلاقات الاقتصادية.¹

المطلب الرابع: محددات عرض النقود ومكوناته.

1- محددات عرض النقود:

ان تحليل محددات مستوى خلق النقود وأسباب تغيره يحتل أهمية بالغة في الدراسات النقدية، نظراً لعلاقته بالسياسة النقدية والآثار التي تولدها عملية خلق النقود على اتجاهات الاقتصاد الوطني وتوازنه كأن تؤدي زيادة عملية خلق النقود وبالتالي زيادة عرض النقود، لذلك تعد معرفة العوامل المحددة لعرض النقود أساس كل عملية ضبط لهذا العرض. وتنقسم هذه العوامل التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على عرض النقود إلى القاعدة النقدية كعامل أساسي، ومحددات أخرى.²

أولاً: القاعدة النقدية: **Monterey base**:

¹ محمد أحمد الأفندي، النقود والبنوك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، طبعة الأولى، صنعاء، 2009، بتصريف، ص 175-177.

² ميلود وعيل، سعدية حديوش، مرجع سابق، ص 319.

-النقد المتداول لدى الأفراد أو خارج المصارف C: وهو أكثر العوامل تأثيراً في حجم العرض النقدي وذلك بسبب عدم قدرة البنك المركزي أو السلطات النقدية في التحكم بسلوك الأفراد، وكيفية إنفاق أو التصرف بهذه الأموال.

-الاحتياطي النقدي لدى المصارف R: وهو حجم النقود الموجودة في خزائن المصارف التجارية كنقد سائل قابل للتداول، وله أهمية أيضاً في التأثير في كمية النقود المعروضة ويمثل هو والنقد المتداول ما يعرف بالأساس النقدي أو الرصيد عالي القوة ($B=C+R$) وكلا المتغيرين (C, R) يرتبط إيجاباً مع العرض النقدي ($M1$)¹.

-هذه القاعدة النقدية تعين محددات خلق النقود للبنوك بعد تدخل البنك المركزي، وتعتمد العلاقة بين جزئي القاعدة النقدية على مدى تفضيل الجمهور الذي له القرار في عملية توزيع دخله، بين الاحتفاظ بالعملة على شكل نقدي سائل أو ايداعها في البنوك التجارية على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل، هذا يؤدي الى استنزاف العملة من الاحتياطات المصرفية، وعلى أيضاً مدى تفضيل البنوك التجارية بين الاحتفاظ باحتياطات نقدية فائضة لديها أو الاقتراض من البنك المركزي بسعر خصم معين، ومتى تم تحديد القاعدة النقدية وقياسها فإنه يمكن استخدام التغير العوامل المؤثرة فيها للتنبؤ بالكتلة النقدية.²

ثانياً: المضاعف النقدي: Money multiplier

هو عبارة عن حلقة الوصل التي تربط الأساس النقدي بعرض النقود، ويمثل المضاعف النقدي مقدار التغير في عرض النقود الناتج عن تغير معين في القاعدة النقدية.

$$M = \frac{\Delta(M)}{\Delta(MB)} \quad \text{أي:}$$

والمضاعف النقدي يوضح لنا مقدار المضاعف على الأساس النقدي الذي يتحول الى عرض النقود، ونظراً لأن المضاعف النقدي عادة ما تكون قيمته أكبر من الواحد فإن الاسم البديل للأساس النقدي وهو ساس النقدي وهو "النقود ذات القوة العالية High powered money" هو اسم منطقي فتغير ما مقداره دينار واحد في الأساس النقدي يؤدي الى تغير أكبر من دينار في عرض النقود ويعكس المضاعف النقدي أثر العوامل الأخرى عدا الأساس النقدي على عرض النقود.

1- دالة العرض النقدي:

يمكن اشتقاق دالة عرض النقود من خلال الربط بين تأثير البنك المركزي والبنوك التجارية والجمهور على تحديد العوامل المؤثرة في عرض النقود بصورة مجتمعة.

¹ عثمان حسين سليمان، سناء جاسم محمد، العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للفترة 2003-2016 (دراسة قياسية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 124/حزيران/2020، ص160.

² نفس المرجع، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر (2000-2016)، ص320.

تشير نقطة البداية في هذا التحليل الى أن عرض النقود يرتبط بالأساس النقدي من خلال المضاعف النقدي "m" على النحو التالي:

$$M=m*MB$$

ان مكونات المضاعف النقدي تعكس تأثير تصرفات الأطراف الثلاثة: الجمهور، البنك المركزي، البنوك ومن أهم مكونات المضاعف النقدي هي:¹

✓ التغيير في نسبة الاحتياطات القانونية (t): حيث يرتبط مضاعف النقود وعرض النقود عكسيا بنسبة الاحتياطات الاجبارية، فاذا زادت نسبة الاحتياطي المطلوب على الودائع الشيكية مع بقاء العوامل الأخرى كما هي، فان مستوى الاحتياطات لا يمكنه دعم نفس كمية الودائع الشيكية لأن الاحتياطات المطلوبة لهذه الكمية من الودائع أصبحت أكبر من ذي قبل.

✓ التغيير في نسبة العملة المتداولة C/D: حيث يرتبط مضاعف النقود وعرض النقود عكسيا بنسبة العملة في التداول C/D، فزيادة هذه النسبة يعني أن المودعين يحولون ودايعهم الشيكية الى عملة، وهذه الأخيرة على عكس الودائع الشيكية لا تولد توسعا مضاعفا في الودائع وبالتالي سينخفض المستوى الكلي لتوسع المضاعف في الودائع وستنخفض بالتالي قيمة المضاعف.

✓ التغيير في نسبة الاحتياطات الإضافية Er/D: حيث يرتبط مضاعف النقود وعرض النقود عكسيا، بنسبة الاحتياطات الاضافية Er/D، فعندما تحتفظ البنوك باحتياطات زائدة من الودائع الشيكية فان البنوك ستقلص القروض التي تمنحها وسيتسبب ذلك في انخفاض مستوى الودائع الشيكية وانخفاض عرض النقود وبالتالي انخفاض مضاعف النقود.²

2-مكونات عرض النقود:

يتمثل عرض النقود في مجموعة وسائل الدفع لدى بلد ما وفي فترة زمنية معينة، فسواء كانت هذه الوسائل صادرة عن النظام المصرفي أو في شكل أرصدة نقدية لدى الأفراد والمشروعات فان السلطات النقدية أو بالأحرى البنوك المركزية التي تملك سلطة التحكم في هذه الوسائل، ويتم تحليل مكونات عرض النقود دائما بالاعتماد على درجة السيولة الى:³

¹ سند حسين محمد حسين، مرجع سابق، ص20.

² محمد يونس، عبد النعيم مبارك، كمال أمين الوصال، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية، 2003، ص305.

³ بشكير عابد، مرجع سابق، ص18.

أولاً: المجمع B:

ويسمى القاعدة النقدية (Base monétaire) حيث يتكون أساساً من الأوراق النقدية (Billets de banque) التي تضاف إليها مختلف القطع النقدية الجزئية، ويتصف هذا المجمع بالسيولة الكاملة كما يستجيب هذا المجمع لمعيار التفرقة بين الأصول النقدية والأصول غير النقدية في مجموع الأصول المالية، ويتميز هذا المجمع كذلك بعدم تدخل الوحدات الاقتصادية الخاصة في تحديد كميته، بمعنى أنه يعتبر متغيراً خارجياً بالنسبة لتصرفات هذه الوحدات، ويجب أن نلاحظ أن ما يعتبر في حساب الكتلة النقدية ليس كل المجمع (B)، بل الجزء المتداول منه أي ذلك الرصيد من النقد القانوني الذي يوجد في حيازة الجمهور نرّمز له بالرمز (E) ويتمثل الجزء غير المتداول في الاحتياطات المصرفية ونرّمز له بالرمز (R) وبالتالي تكون لدينا المعادلة التالية: $B = E + R$ ، ومنه كمية النقد القانوني المتداولة هي:

$$E = B - R^1$$

ثانياً: المجمع M1:

يعرف هذا المجمع بأنه مجموع وسائل الدفع أو بالمتاحات النقدية، والذي يشمل إلى جانب كمية النقد القانوني المتداول (E) مبلغ الودائع تحت الطلب، والتي تتمثل في أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى البنوك التجارية ومراكز الشيكات البريدية، وأشرنا إلى أن المجمع (M1) يحتوي على مجموع وسائل الدفع، وهذه الوسائل تمكن الوحدات الاقتصادية من الاختيار المباشر، والاني بين كل السلع والخدمات، وتمكنها من تسوية ديونها الناشئة عن التبادل.²

ثالثاً: المجمع M2:

يعرف هذا المجمع بالمتاحات شبه النقدية، وتمثل مجموع الأصول التي يختفي فيها الجوهر النقدي وتعرف شبه النقود، وتعتبر وسائل الدفع غير سائلة ولا يمكن استعمالها مباشرة وتتضمن الودائع التالية:

أ- الودائع لأجل: حيث لا يمكن لأصحاب هذه الودائع استعمالها إلا بعد انقضاء الآجال المحددة والمتفق عليها بين المودع والمؤسسة المالية، ويقابل ذلك مقدار فائدة يحصل عليه المودع.

ب- الودائع بالإخطار: ويتعلق الأمر بالودائع التي لا يمكن السحب منها إلا بإشعار البنك بمدة ومنية والمتفق عليها من قبل، وهذا قبل السحب.

¹ وردة شيبان، مرجع سابق، ص 14.

² ميلود وعيل، سعديّة حديوش، مرجع سابق، ص 319.

ت- الودائع على الدفاتر: مثل هذه الودائع تعطي الحق لأصحابها في الحصول على فائدة، غير أنهم لا يستطيعون تحريك هذه الأموال باستخدام الشيكات، بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الإيداع على دفتر خاص يكون مجوزة صاحب الحساب.¹

ثالثا: المجمع (M3) :

يذهب البعض الى أبعد من مفهوم M2 الواسع فيدرجون في قياسهم للنقد عناصر مثل الودائع الآجلة الكبيرة، فمن الملاحظ أن تعريف النقود بالمفهوم السابق لا يتضمن الودائع الآجلة والادخارية في المؤسسات المالية الأخرى غير البنوك التجارية. حيث أن هذه الأصول مماثلة تماما للودائع الادخارية والآجلة لدى البنوك التجارية، وبالتالي فان استبعادها من تعريف النقود لا يعكس القياس الفعلي لكمية العرض النقدي في المجتمع. كذلك فان الودائع الحكومية لا تدخل ضمن عرض النقود في المفهوم السابق، في حين أن هذه الودائع اجلا أو عاجلا سوف تصب في تيار الانفاق العام، وتتحول بالتالي الى وسائل دفع في يد الأفراد والمنشآت، الأمر الذي يتطلب إدخالها ضمن العرض النقدي في المجتمع.

مما تقدم نجد أنه يمكن الحصول على تعريف أوسع للنقود بحيث يشتمل على مكونات كل من (M1, M2) وتلك الأصول المالية الأخرى التي تتصف بدرجة عالية نسبيا من السيولة مثل الودائع الحكومية، والودائع الآجلة والادخارية لدى المؤسسات المالية في المجتمع بخلاف البنوك التجارية، وهذا التعريف الواسع للنقود يرمز له بالرمز M3 وهو يحدد العرض النقدي في المجتمع في صورته الرسمية، ويعرف بمصطلح إجمالي السيولة المحلية.²

المبحث الثاني: الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته

لغرض استكمال مفهوم الاستقرار الاقتصادي يمكن التعبير عنه في أربع مؤشرات اساسية يتم من خلالها اعطاء صورة واضحة وكاملة عن حيثيات الدراسة والمتمثلة في التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات. وهذه المؤشرات متداخلة ومتراطة فيما بينها فقد تؤدي التقلبات في مستويات الاسعار الى ابطاء عملية النمو الاقتصادي من دون العمالة الكاملة وتفشي البطالة، وفي هذا المبحث سنتناول مفهوم الاستقرار الاقتصادي أهميته، اهدافه ومؤشراته كل على حدى.

¹ بشكير عابد، مرجع سابق، ص18.

² عبد الباسط عبد الصامد علي، دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 (دراسة استشرافية مع ماليزيا)، لنيل شهادة الدكتوراه علوم في: شعبة: العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2017-2018، ص6.

المطلب الاول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

لقد تعددت واختلفت التعاريف حول مفهوم الاستقرار الاقتصادي ويمكن ذكر اهمها فيما يلي:

التعريف الأول : الاستقرار لغة الثبات والسكون ، ويعرف من الناحية الاقتصادية بأنه المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثالياً أو غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع.⁽¹⁾

التعريف الثاني: يقصد به تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياستين النقدية والمالية لتحقيقهما وهي كالآتي:

أ- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

ب- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.⁽²⁾

التعريف الثالث: يقصد به تجنب بطالة الموارد الانتاجية في حالة الانكماش وتجنب الفائض في الطاقة الانتاجية في مرحلة الانتعاش، وكذلك التوسع المستمر في الانتاج من خلال كفاءة وانتاجية العمل ورأس المال مما يؤدي الى استخدام هذه الموارد استخداماً كاملاً.³

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن اعطاء تعريف شامل للاستقرار الاقتصادي بأنه: هو الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: أهمية الاستقرار الاقتصادي وأهدافه:

أولاً: أهمية الاستقرار الاقتصادي:

¹- حيدر نعمة بخيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة، دار أمانة للنشر والتوزيع عمان - الأردن، 2013، ص11.

²- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2004) اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005 ص 78.

³- علاء فيصل حامد النائلي، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015) مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد 2017، ص 32.

يعتبر الاستقرار الاقتصادي مؤشرا هاما لإحداث التنمية باعتباره يتضمن هدفين اساسيين تسعى السياسات الاقتصادية النقدية اضافة الى المالية لتحقيقهما والمتمثلان في الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة الى الصفر وإنما يتطلب الامر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة وتهيئة الفرص الوظيفية لكل الافراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الاجور السائدة، اما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه حاد للتحركات قصيرة الاجل في المستوى العام للأسعار، كما ان الاستقرار الاقتصادي يجب ان يتدعم بزيادة في معدل النمو الاقتصادي فتحقيق التشغيل الكامل يؤدي للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة مما يؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الاسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الاسعار الى تقلبات في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الاسعار من ناحية اخرى مما يؤدي الى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية.

كما ان تحقيق الاستقرار في الدول النامية ومنها الجزائر له أهمية خاصة لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يجب ان يسير جنبا الى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.¹

ثانيا: أهداف الاستقرار الاقتصادي:

تتلخص أهداف الاستقرار الاقتصادي بالنقاط الآتية:

1- تحقيق العمالة الكاملة او التوظيف الكامل: وتعني العمالة الكاملة استخدام جميع موارد المجتمع

استخداماً أمثل وأكمل وعدم وجود بطالة، أي ان معدل البطالة تقريبا يساوي صفرا او ضرورة وجود مستوى معين من البطالة يسمى بالمعدل العادي او الطبيعي للبطالة.

4- بن زايد ياسين، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق ابن يحيى الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2016 / 2017، ص 43.

2- تحقيق الاستقرار في الاسعار: ويقصد به زيادة الاسعار لتغطية الزيادة في تكاليف الانتاج ولا يعني بالضرورة تحقيق معدل تضخم يساوي صفراً، وانما يعني المحافظة على معدل تضخم ثابت في الاسعار يساوي الزيادة في التكاليف.

3- تحقيق نمو اقتصادي مستقر: ويقصد بها حدوث زيادة مستمرة في الدخل الكلي الحقيقي مع مرور الزمن على ان يكون معدل الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني، وتجدد الاشارة الى ان النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الكلي الحقيقي وليس في الدخل النقدي. فالدخل النقدي يشير الى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الافراد مقابل الخدمات الانتاجية التي يقدمونها خلال مدة زمنية معينة، اما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسوماً على المستوى العام للأسعار او انه يشير الى كمية السلع والخدمات التي يتم الحصول عليها بإنفاق الدخل النقدي على ان تكون الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم في المجتمع او معدل الزيادة في الأسعار.¹

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار في الدول يعني تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الاسعار وتوازن ميزان المدفوعات. وللاستقرار

الاقتصادي عدة مؤشرات سنتطرق لها فيما يلي:

أولاً: التضخم:

يعتبر التضخم من الموضوعات المهمة التي تحظى باهتمام كبير من قبل متخذي القرار و هو الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار المنتجات لفترة طويلة نسبياً وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود للتضخم تأثير على الاقتصاد باعتباره من المؤشرات الدالة على مستوى استقرار هذا الأخير و ذلك من خلال التأثير على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الأسعار وهذا ما يؤثر على الادخار

⁵- علاء حامد فيصل النائلي، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015)، مرجع سابق، ص 33.

بسبب عدم ثقة الأفراد في مستويات الأسعار مما يؤدي إلى تناقص حجم الاستثمارات في البلد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى حدوث اختلال يكون سببا في عدم استقرار الأسعار.¹

ويعتبر معدل التضخم أحد المقاييس الدالة على الأداء الاقتصادي للبلد لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية على جعله منخفضا قدر الإمكان باعتباره مؤشر واضح للدلالة على استقرار الاقتصاد لأي بلد والذي يمكن قياسه على النحو الآتي²:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{مستوى الأسعار في السنة الحالية} - \text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}}{\text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

والتضخم كظاهرة بالمفهوم البسيط يتمثل في ارتفاع الاسعار نتيجة لزيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات فتسير القوة الشرائية للنقود او قيمتها الحقيقية باتجاه عكسي مع التغيرات في المستوى العام للأسعار، ومن أشهر المفاهيم المتعارف عليها ذلك القائل بأن التضخم هو " نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة".³

أنواع التضخم:

هناك معايير عديدة لتحديد أنواع التضخم وهي غير منفصلة عن بعضها البعض، بل مترابطة ومتشابهة اي قد يتضمن نوع من التضخم نوعا آخر او انواع أخرى، كما ان حدوث نوع معين من التضخم يؤدي الى حدوث نوع او انواع اخرى، فضلاً عن الصفة المشتركة لها الا وهي عجز النقود عن اداه وظائفها كاملة.

المعيار الأول: وفقا لحددة التضخم وشدته:

يتم التمييز بين نوعين وهما

⁶- ايمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي جامعة بسكرة، 2013، ص 47..

⁷- غادري نوال، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (1990-2014) دراسة قياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي 2017، ص 27.

⁸- ميلود وعيل، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر (200-2016)، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 03، 2017.

1- التضخم التدريجي (الزاحف):

وهو عبارة عن اتجاه المستوى العام للأسعار بالارتفاع بصور بطيئة وتدرجية حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة، وهو من أكثر أنواع التضخم أهمية بالنسبة لمعظم الاقتصاديات ولا سيما الرأسمالية المتقدمة التي تميزت بهذا النوع من التضخم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.¹

2- التضخم الجامح (المفرط):

ويعد أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي، ويعزى هذا النوع من التضخم الى المفرطة والحادة في كمية النقود المتداولة والتي يقابلها نقص في كمية المعروض السلعي ويتميز الزيادة بارتفاع حاد في معدلات الاسعار، يعقبها ارتفاع في مستويات الأجور والتكاليف والتي تؤدي الى ارتفاع آخر في الأسعار ومن ثم تصبح النقود عاجزة عن القيام بوظائفها الاساسية كونها مستودعا للقيمة او وسيلة للتبادل نظراً لتدهور قيمتها وفقدانها لقوتها الشرائية.²

المعيار الثاني: وفقاً للمصدر:

طبقاً لهذا المعيار يميز بين نوعين من التضخم:³

1- التضخم المحلي:

ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة عوامل داخلية لاقتصاد معين وفي مدة زمنية معينة ويتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية للنشاط الاقتصادي المحلي لذلك الاقتصاد.

2- التضخم المستورد:

ويظهر هذا النوع في اقتصاديات الدول النامية نتيجة اعتمادها على السلع المستوردة الاستهلاكية والانتاجية على حدٍ سواء، من أجل تنفيذ برامجها التنموية أو سد احتياجاتها الغذائية.

المعيار الثالث : وفقاً لتحكم السلطات النقدية : يمكن التمييز بين نوعين من التضخم وهما:⁴

⁹ -Paterson ,W.C. income, **Employment and Economic Growth** (New York :W.W , Norton and Co ., Inc, 1967) p.384

¹⁰ -كاظم جاسم العيساوي، محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ط 1، 2000، ص 125.

¹¹ - عبد الوهاب الامين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 211.

¹² - حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، عمان، ط 3، ص 163.

1- التضخم الظاهر:

وفي هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار بجرية لتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي من دون تدخل السلطات النقدية، وذلك استجابة لفائض الطلب.

2- التضخم المكبوت:

في هذا النوع من التضخم تتدخل الحكومة لمنع ارتفاع الأسعار عن طريق سياسات تتمثل بوضع ضوابط وعمليات تقنين تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الاسعار، لاسيما للسلع الاستهلاكية الاساسية في مدة معينة "خلال مدة الحروب" ومن هذه الضوابط التسعير الجبري نظام البطاقات ونظام التراخيص لبعض المواد الاولية.

ثانيا: البطالة:

تعد ظاهرة البطالة من المشكلات التي تسعى كل من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية الى تحجيمها والحد منها، وتكافئ مشكلة البطالة على المستوى الكلي انتاجا ضائعا من السلع والخدمات وتعتبر البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تهديداً لاستقرار المجتمعات بوجه عام والمجتمعات النامية بوجه خاص. ويمكن تعريف البطالة على أنها حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولم يجدوه أو هي كما يراها البعض على انها الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة تظهر في اوقات الركود وتقل في اوقات الرواج.¹

أنواع البطالة: يمكن تقسيم البطالة الى عدة انواع رئيسية:

1- البطالة الاجبارية:

وهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند مستوى الأجور السائدة والباحثين عنه، ولكنهم لا يجدونه.

¹³- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2002، ص 328.

2- البطالة الاختيارية:

وهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند مستوى الأجور السائدة على الرغم من وجود وظائف لهم مثل الأغنياء العاطلين، والأفراد الذين تركوا وظائفهم والتي كانوا يحصلون على أجور عالية فيها ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة.

3- البطالة الاحتكاكية:

ويشمل هذا النوع من البطالة الافراد الذين هم دون عمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة، أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها على الرغم من وجود وظائف تناسب خبراتهم و أعمارهم ومهاراتهم ولكن لم يلتحقوا بها لعدم معرفتهم بهذه الوظائف الشاغرة او بأماكن ورودها اي ان البطالة الاحتكاكية تشير الى اوقات الانتظار دون عمل بحثاً عن وظيفة شاغرة هي موجودة أصلاً ولكن لم يتم التعرف عليها بعد، لذا فإن اوقات البطالة الاحتكاكية عادةً ما تكون قصيرة الاجل.¹

4- البطالة الهيكلية:

وهي البطالة التي تنشأ نتيجة حدوث تغيرات هيكلية للاقتصاد القومي وتظهر حالات عدم التوازن الهيكلي لبعض الوظائف أو الأعمال للتقدم في بعض القطاعات الاقتصادية والتراجع في قطاعات أخرى مثل الإقبال المتزايد على تخصص الإدارة مثلاً سيؤدي الى فائض عرض سوق العمل هذا التخصص ما لم يتزايد الطلب بشكل مناسب ، مما يخلق بطالة هيكلية في هذه المهنة وتستمر البطالة الهيكلية لمدة اطول مقارنةً مع البطالة الاحتكاكية.²

5- البطالة الدورية:

يحدث هذا النوع من البطالة بسبب انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات والذي بدوره يمثل انخفاضاً في الطلب على العمل اي عجز الاقتصاد القومي عن توفير فرص عمل للأيدي العاملة الراغبة في العمل التي تبحث عنه،

¹⁴ - علاء حامد فيصل النائلي، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق ص42.

¹⁵ - علاء حامد فيصل النائلي، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، مرجع سابق ص43.

وتتميز البطالة الدورية عن بقية الأنواع بأنها شاملة لكافة القطاعات والمهن ويزداد حجمها ومدتها كلما طالت حالة الركود او الكساد ويفترض ان تكون عادةً بطالة اجبارية.¹

ويمكن تقسيم البطالة إلى عدة أنواع فرعية منها:²

أ- **البطالة المقنعة او المستترة:** ويقصد بها زيادة عدد العمال في قطاع معين عن الحد اللازم للكفاءة

الانتاجية وتؤدي هذه الزيادة الى تخفيض الانتاجية الحدية للعمل حتى تكون سالبة في بعض الأحيان.

ب _ **البطالة الكامنة:** يقصد بهذا النوع من البطالة الأفراد القادرين على العمل والذين يشغلون أنفسهم ظاهراً بعمل

لا يدر دخلاً، وفي الوقت نفسه لا يبحثون على أعمال منتجة مثل خريجي الجامعات الذين اتموا تعليمهم ولم يجدوا

عملاً بأجر مناسب استأنفوا الدراسات العليا او الافراد الذين تركوا وظائفهم في سن قريب من سن التقاعد، وهم ما

زالوا قادرين على العمل وراغبين فيه ولكن في نظرهم أن أجور الوظيفة غير مناسبة وغير مجزية فيدعون اندم يريدون

الراحة ف منازلهم او انشغالهم في اعمال لا تدر دخلاً.

ج _ **البطالة الموسمية:** وهي تلك البطالة التي تنجم عن التقلبات الموسمية في الطلب مثال ذلك البطالة بين المزارعين

في غير مواسم الزراعة والحصاد، والبطالة بين عمال مصانع الثلج والايس كريم في فصل الشتاء.

ثالثاً: ميزان المدفوعات:

الميزان: أداة محاسبية لتصوير المركز المالي لبيئة معينة سواء كانت مشروع فردي أو بيئة عامة أو حتى دولة في لحظة

زمنية معينة عن طريق التعرف على جانبي الذمة المالية من أصول وخصوم أي من حقوق وديون.

المدفوعات: هي دفع نقود، أي دفع نقدي مقابل شيء معين، ولا توجد مدفوعات نقدية بالنسبة لكل المعاملات

الاقتصادية.³

أما معنى مصطلح ميزان المدفوعات، فيشير إلى سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية سواء

¹⁶- محمدي فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، 2004، ص 222.

¹⁷- علاء حامد فيصل النائلي، المرجع نفسه ص 43.

¹⁸- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال، 2016، ص 104.

استتبع بدفع نقدي أم لا لاقتصاد معين في فترة معينة عادة سنة، حيث يبين ميزان المدفوعات نوع وقدر وقيمة السلع والخدمات التي تقدمها الدولة للعالم الخارجي، وكذا التغيرات التي تطرأ على مستحقات هذه الدولة على العالم الخارجي (حقوقه) وعلى المطلوبات منه ديونه.

ويعبر ميزان المدفوعات عن رصيد معاملات الدولة مع العالم الخارجي وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلال فترة زمنية معينة، غالبا ما تحدد نسبته ويتكون من الحسابات التالية: الحساب الجاري، حسابات رأس المال، حسابات التسويات الرسمية.

ومما تقدم يمكن القول أن ميزان المدفوعات يعتبر أحد أهم أدوات التحليل الاقتصادي التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية الاقتصادية للدولة باعتباره يضم المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة خاصة فيما يتعلق بميزان الصادرات والواردات حيث أنه عند تحقيق ميزان المدفوعات وبصفة خاصة الميزان التجاري فائضا فهذا يعني أن الاقتصاد في وضعية جيدة مما يعني تحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة تساهم في انتعاش الاقتصاد وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي على المستوى الكلي¹.

رابعا: النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومن الأهمية أن نفرق بين نوعين من النمو هما: النمو الشامل الذي يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة مقاسا بالناتج المحلي الحقيقي. النمو الكثيف يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة بالناتج المحلي الحقيقي لكن مع مراعاة نصيب الفرد من هذا الناتج.²

كما يمكن أن يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

¹⁹- صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2013، ص 04.

20- دحو محمد، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 04، 2019، ص 663.

ويعني النمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي. (2) فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. ويلاحظ مما سبق أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي هو:

$$= \text{معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي} - \text{معدل التضخم}$$

إن النمو الاقتصادي لا يعبر عنه بالضرورة بما ينتج، لكن بما هو قادر على إنتاجه فالنمو الاقتصادي يعني التغير بالزيادة المتواصلة في الناتج الوطني بصفة عامة، وفي نصيب الفرد من هذا الناتج بصفة خاصة. أهمية النمو الاقتصادي:

__ زيادة الاستثمار والإنفاق الحكومي هذا من ناحية وزيادة استخدام العملة الأجنبية من ناحية أخرى.
__ زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق زيادة كفاءة عوامل الإنتاج من خلال تكييف استخدام التقنية او زيادة __
تأهيل رأس المال البشري.

__ زيادة مدخلات عوامل النتاج من رأس المال أو العمالة، بمعنى استثمار أموال أكثر واستخدام أيدي عاملة أكثر.
__ زيادة رفاهية الشعب وتخدم القدرة المتزايدة على الإنتاج.¹

المطلب الرابع: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في الكتلة النقدية من خلال التحكم في عرض النقد والحد من الإصدار النقدي بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي وتخفيض معدلات التضخم باعتبارها من بين الأهداف المسطرة من

21- Joint economic committee, congress Of the united states stff report on employment, growth and price level wachinton , 1960 ; p 03.

طرف صندوق النقد الدولي الى جانب مجموعة من الاليات تستخدمها في السيطرة على مختلف الاختلالات الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي.

أولاً: مدخل عام للسياسة النقدية:

تختصر مهمة السياسة النقدية في تصحيح عرض النقد في الاقتصاد، بما يحقق توليفة من التضخم واستقرار الإنتاج، فالسياسة النقدية التي تديرها البنوك المركزية في مختلف الدول تمثل أداة هادفة للسياسات من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بكل من التضخم والنمو، ومن السهل أن نفهم لماذا تعتبر السياسة النقدية عموماً خط الدفاع الأول في تثبيت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي (يرد الاستثناء في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة، حيث يتم ربط السياسة النقدية تماماً بهدف سعر الصرف).¹ لأن السياسة المالية تستغرق وقتاً عند سنّها تشريعات التغييرات في الضرائب والانفاق وبمجرد تحول هذه التغييرات إلى قوانين فإنه من الصعب سياسياً إلغائها، ناهيك على أنها من أفضل السياسات في محاربة ظاهرة التضخم وحتى تقوم السياسة النقدية بدورها بكفاءة ينبغي إعطاء نوع من الاستقلالية للسلطة المتحكمة بها السلطة النقدية.

ثانياً : آليات عمل السياسة النقدية في معالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية.²

أ_ آليات عمل السياسة النقدية في علاج التضخم.

تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية والحد من آثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في الأسعار، ويعمل البنك المركزي بصفته راسماً للسياسة النقدية على رسم السياسات النقدية التي تكفل تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها، ففي ظروف التضخم يعمل البنك المركزي على إتباع مجموعة من السياسات النقدية الانكماشية التي تكفل الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان بهدف تحليل السيولة النقدية في التداول النقدي ومنه الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ب_ آليات عمل السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

22- بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، رسالة ماجستير، جامعة دالي، إبراهيم 2009، ص 79.

²³ - غادري نوال، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (1990-2014) دراسة قياسية، مرجع سابق، ص 35.

ميزان المدفوعات هو السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة ويعتبر نظام ميزان المدفوعات المحور الأساسي للإصلاح الاقتصادي كما أن اختلاله يعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ويرى صندوق النقد الدولي أن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتم من خلال مجموعة من التدابير الخاصة بالسياسة التجارية وتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة تتمثل في تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، توزيع الدخل القومي، من خلال هذه السياسة يهدف صندوق النقد الدولي إلى إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية والعمل على تحرير الاستيراد وتشجيع التصدير...إلخ.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق استعراضه يمكن ايجاز أن نوضح مفهوم عرض النقود على أنه كمية العملة المتداولة بما في ذلك الودائع التي يمكن سحبها أو تحويلها الى نقد بسهولة تامة، ويبقى على عاتق الخزينة مهمة اصدار النقود وفق مبدأ القاعدة النقدية أي أن حجم النقود لابد أن يكون له مقابل حقيقي والمكون في الغالب من الذهب والعملات الأجنبية والقروض المقدمة الى الخزينة العمومية والى القطاع الاقتصادي وتبقى مهمة التحكم في الكمية المعروضة من النقود من مهام السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي وفق ما يراه مناسب من خلال مجموعة من الأدوات التي تمكنه من تعديل الكتلة النقدية المتداولة لبلوغ الأهداف الاقتصادية المسطرة.

مما سبق يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يتمثل في تخفيف نسبة البطالة فضلا عن تخفيض نسبة التضخم وتحقيق توازن ميزان المدفوعات وتخفيف العجز في ميزانية العامة للدولة وذلك من خلال اتباع السياسات المثلى التي تمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية هدفت أساسا الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثاني

تمهيد:

احتلت السياسة النقدية صدارة السياسة الاقتصادية الكلية بتشكيلها مجال خصب يعتمد عليه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة اصلاحات تزامنت مع الانتقال إلى اقتصاد السوق، فقد كانت بدايتها مع صدور قانون النقد والقرض 10/90 سنة 1990، حيث أدخلت عليه بعض التعديلات في بداية الألفية الثالثة، تم إلغاؤه سنة 2003، كما شهدت بداية الألفية الثالثة إلى يومنا هذا تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الداخلية والخارجية عن طريق التحكم في الكتلة النقدية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، لهذا سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسة النقدية في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل وسائلها وتحديد أهدافها النهائية بدقة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول القيام بدراسة تحليلية لمؤشرات الاقتصاد الكلي وعرض النقود ومكوناته خلال

الفترة 2000-2019 وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

- المبحث الثاني: تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر.

المبحث الأول: تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 2000-2019.

يعتبر تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من أبرز الاهداف التي تعسى السياسة النقدية الجزائرية لتحقيقها، وتمثل جوانب التوازن الداخلي والخارجي بشقيه في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث.

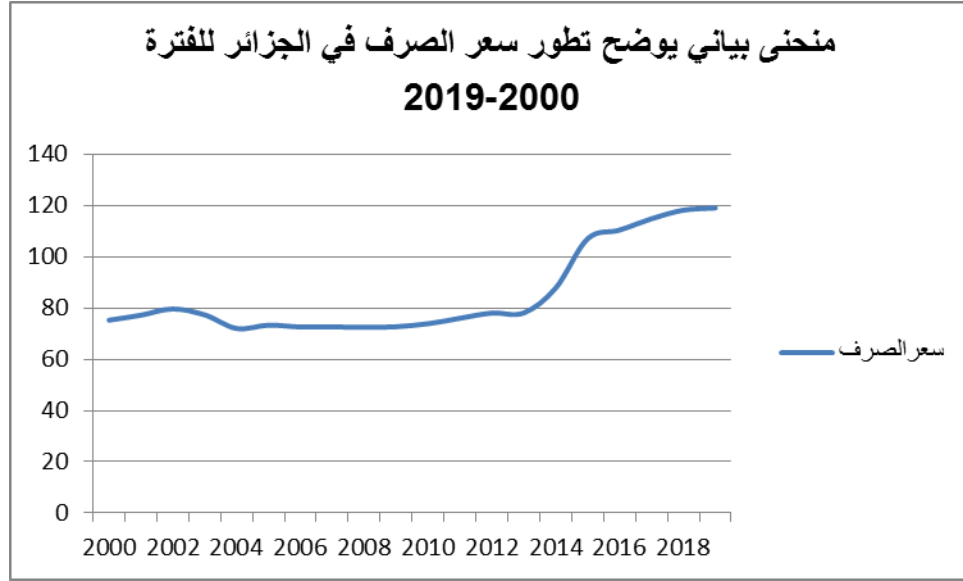
المطلب الاول: تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من 2000-2019.

عرفت سياسة سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال والى يومنا هذا وذلك انطلاقا من تطبيق نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 وصولا الى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987 ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من اكتوبر 1994 ليتم بعدها انشاء سوق للصرف ما بين البنوك واتباع نظام الصرف العائم المدار وقد جرت كل هذه الاجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات التجارية وسنحاول توضيح ما سبق بشيء من التفصيل فيما يلي:

- الجدول رقم 01: يبين تطور معدل سعر الصرف في الجزائر للفترة 2000-2019:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف	75,31	77,26	79,68	77,37	72,06	73,36	72,64	72,66	72,49	72,73
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر الصرف	73,94	76,05	78,1	78,15	87,9	107,13	110,52	114,93	118,29	119,15

المصدر: النشرة الاحصائية الثلاثية



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان معدل سعر الصرف بلغ سنة 2000 نسبة 75,31% ليرتفع الى سنة 2001 و 77,26% و 79,68% على التوالي سنتي 2001-2002، وفي سنة 2003 شهد انخفاض حيث بلغ نسبة 77,37% واستمر بذلك تماشيا مع تراجع قيمة الدولار وذلك راجع الى احداث التجارة العالمية ، اما الفترة 2000-2010 شهدت استقرار في اسعار الصرف حيث تراوحت ما بين 72% و 73% ليرتفع سنة 2010 الى 73,94% واستمر في الارتفاع الى ان بلغ سنة 2014 نسبة 87,90% هذا ما ادى الى زيادة حجم الصادرات البترولية وبالتالي ارتفعت قيمة الدينار، وبلغ سنة 2015 نسبة 107,13% حيث حافظ على استمراره في الارتفاع الى ان بلغ سنة 2019 نسبة 119,15%.

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة 2000-2019.

شهدت الجزائر اصلاحات اقتصادية ونقدية عميقة لسياسة الانعاش الاقتصادي والتي تعتبر ذات توجه كينزي بعد اصلاحات نقدية مدعمة بذلك سياساتها الاقتصادية العامة حيث تركز على تدعيم الانفاق وزيادة الطلب الكلي لأجل زيادة نمو الناتج المحلي.

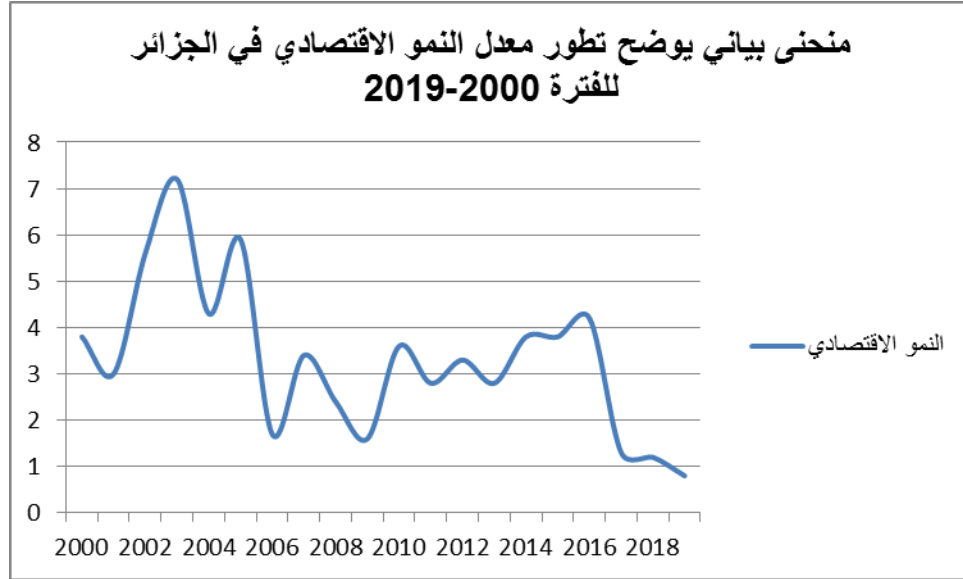
الفصل الثاني: تطور عرض النقود ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 2000-2019

ان النمو الاقتصادي في الجزائر تحكمه عوامل خارجية أكثر منها داخلية كتقلبات سعر برميل البترول وسعر الصرف الدولي وهذا ما جعل دور السياسة النقدية امتصاص فائض السيولة الزائدة لضبط معدلات التضخم التي تقع عائقا امام النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ويقاس معدل النمو بدرجة تطور الناتج الداخلي الخام.

- الجدول رقم 02: يبين تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2019:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النمو الاقتصادي	3,8	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النمو الاقتصادي	3,6	2,8	3,3	2,8	3,8	3,8	4,2	1,3	1,2	0,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2019.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان معدل النمو الاقتصادي بلغ نسبة 3,8% سنة 2000، الى ان وصل 7,2% سنة 2003 وتعتبر اعلى نسبة سجلت في معدلات النمو خلال هذه الفترة وهذا نتيجة تحسين كافة القطاعات، ثم يعود بالانخفاض سنة 2004 الى 4,3% ليترفع سنة 2005 بنسبة 5,9% وصولا لسنة 2006 اين بلغ 1,7% ، وفي سنة 2008 بلغ معدل النمو 2,4% مقابل 3,4% سنة 2007، وبالرغم من تراجع الطلب العامي واسعار النفط التي لوحظت سنة 2009 حيث بلغت 1,6% تحت تأثير الازمة الاقتصادية العالمية ، وبقي معدل النمو مستقرا عند 3,6% لسنة 2010 وذلك بسبب الاداء الجيد في قطاعات اخرى. وخلال السنوات 2011 الى غاية 2015، شهدت معدلات النمو تذبذبا حيث بلغ سنة 2012 معدل 3,2% وقد تراجع سنة 2013 ليلعب 2,8% ليكون النشاط الاقتصادي قد سجل نموا عادلا لذلك المسجل سنة 2011، وفي سنة 2016 تواصل النمو ليلعب 4,2% وهذا راجع الى زيادة الطلب الداخلي والاداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة، وقد بلغ معدل النمو تراجعاً ملحوظاً حيث بلغ على التوالي 1,3%، 1,2%، 0,8% لسنة 2017، 2018، 2019.

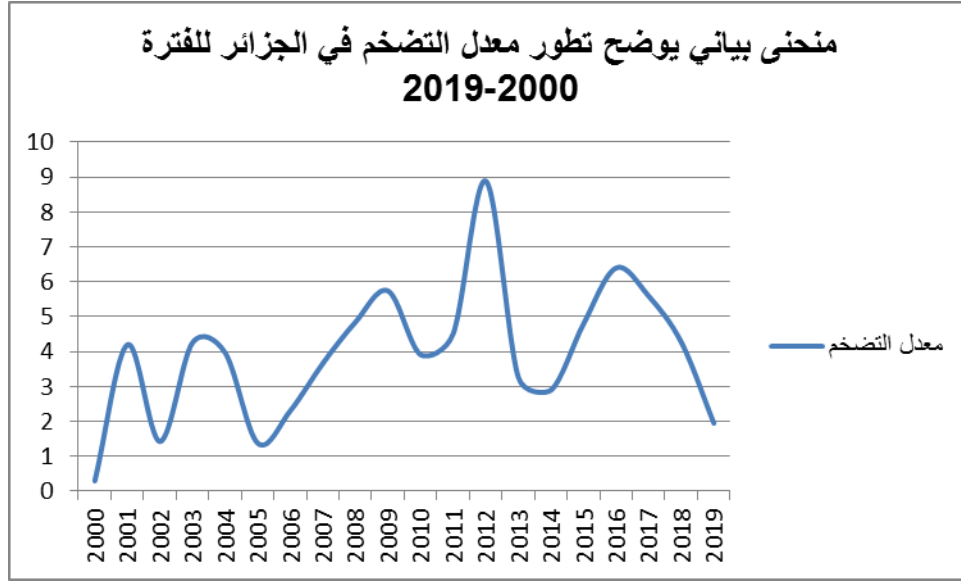
المطلب الثالث: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة الممتدة 2000-2019.

يعتبر التضخم مؤشر للمستويات العامة للأسعار، فأسابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل ان اسبابه هيكلية ومؤسسية كذلك، حيث وانه مع اصدار قانون النقد والقرض 10/90 ودخوله حيز التطبيق ابتداء من سنة 1990 بدا اعتبار الاسعار كمتغيرا اساسيا في الاقتصاد وذلك لاتباع اسلوب التحرير التدريجي للتضخم المكبوت. حيث تميزت الفترة 2000-2017 بارتفاع اسعار المحروقات ودخول الاقتصاد في وضعية مالية حرجة، مما مكن في التخلص من عبء المديونية والتحكم التدريجي في ظاهرة التضخم بواسطة سياسة نقدية اساسها التدخل المباشر لاحتواء الظاهرة، وفي هذه الفترة كذلك تبنى بنك الجزائر سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة في حدود مقبولة من التضخم، ويمكن تتبع تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة 2000-2019 من خلال الجدول والشكل المواليين.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0,3	4,2	1,43	4,26	3,97	1,38	2,31	3,67	4,85	5,74
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	3,91	4,52	8,89	3,26	2,9	4,8	6,4	5,59	4,27	1,95

-الجدول رقم 03: يبين تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2000-2019:

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel .

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان معدل التضخم بلغ نسبة 0,3% سنة 2000 ثم ارتفع الى 4,2% سنة 2001 وهذا تزامنا مع انطلاق برامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 وكذا ارتفاع الاجر الوطني القاعدي، لينخفض مرة اخرى سنة 2002 الى 1,43%، ليعود مرة اخرى للارتفاع سنة 2003 الى 4,26% وهذا راجع لارتفاع اسعار المنتجات الزراعية والمواد الغذائية، لتعرف بعدها انخفاض في معدلات التضخم الى غاية 2008 الذي بلغ 4,86% واستمر هذا الارتفاع للمنتجات الغذائية المحلية في المستوى الى غاية 2009 حيث بلغ نسبة 5,75% نتيجة حدوث انخفاض في اسعار البترول الذي سببته الازمة المالية العالمية، ليسجل تذبذب خلال سنتي 2010-2011 قدر ب 3,9% و 4,52% على التوالي، ويرجع ذلك للنمو القوي للكتلة النقدية وارتفاع الاجور وضعف تنافسية الاسواق، كما سجل اعلى معدل تضخم سنة 2012 لم يعرفه منذ 15 سنة مضت حيث بلغ 8,89% وهذا لارتفاع اسعار السلع الغذائية وزيادة الكتلة النقدية وضعف تنافسية الاسواق، ليسجل بعدها انخفاض قدر ب 3,26% و 2,9% خلال سنتي 2013 و 2014 على التوالي وهذا راجع للانخفاض المعتبر في الاسعار العالمية لاهم المنتجات الفلاحية المستوردة، وبلغ معدل التضخم 6,4% سنة 2016 ارتفاعا من 4,8% في

العام السابق بسبب ارتفاع اسعار الاغذية وانخفاض ايرادات الطاقة لينخفض سنة 2017 الى غاية 2019 حيث بلغ 1,95%.

المطلب الرابع: تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة الممتدة 2000-2019.

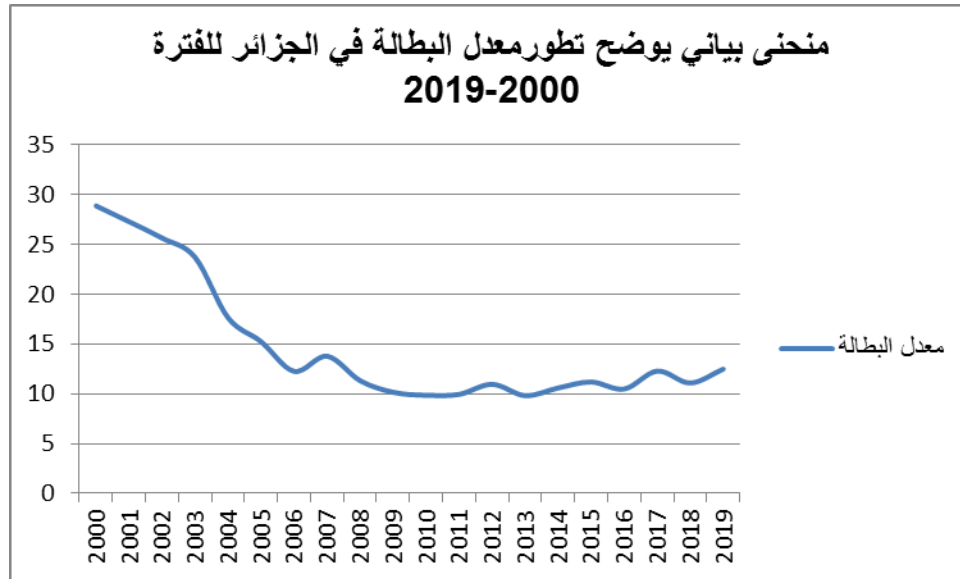
يمثل هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، والذي يرتبط بشكل مباشر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فغن عدم تحقيق هذا الاخير ينعكس بالسلب على هدف التشغيل مما يحمل السياسة النقدية انتكاسا اخر يظهر من خلال تزايد معدل البطالة، ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المعضلة لابد عليها ان تخلق ما بين 250 الى 300 ألف منصب شغل جديد سنويا للحفاظ على مستويات منخفضة، اما اذا ارادت التخلص منها نهائيا فيتعين عليها توفير ما بين 700 الى 750 الف منصب شغل جديد سنويا.

لم تساهم السياسة النقدية قبل بداية الالفية الثالثة لا سيما فترة الاصلاحات الاقتصادية في تخفيض معدلات البطالة وخلق مناصب شغل، وهذا ما تبرره السياسة النقدية الانكماشية المطبقة الى غاية نهاية برنامج التعديل الهيكلي والتي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة خفض الطلب لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، مما انعكس بالسلب على الاستقرار والعمالة ومعدل النمو الاقتصادي. وقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة مع مطلع الالفية الثالثة بسبب الاثار التي خلفتها برامج الاصلاح الاقتصادي التي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات تخفيض الطلب الكلي وهذا ما يوضحه الجدول والشكل المواليين.

الجدول رقم 04: يبين تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 2000-2019:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	28,89	27,3	25,66	23,72	17,65	15,25	12,27	13,79	11,33	10,17
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	9,86	9,96	10,97	9,83	10,6	11,2	10,5	12,3	11,1	12,5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Excel.

الفصل الثاني: تطور عرض النقود ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 2000-2019

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة البطالة عرفت تراجعاً محسوساً مقارنة بالسنوات السابقة خلال الفترة الممتدة من 2001-2013، بحيث بلغت نسبة 28,89% سنة 2000 بعدها انتقلت من 27,3% سنة 2001 الى 9,83% سنة 2013، ويعود ذلك الى اطلاق الحكومة لبرامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي تزامن مع ارتفاع اسعار البترول، واستقرت معدلات البطالة عند مستوى متوسط 11% خلال الفترة 2014-2018 وذلك لإطلاق الحكومة لبرنامج ثالث لا يقل اهمية عن البرنامجين السابقين، اما السياسة النقدية لم يكن لها دور فعال في تخفيض معدلات البطالة بسبب توجهاتها الانكماشية حيث كانت تهدف الى امتصاص فائض السيولة عن طريق ادواتها غير المباشرة. اما سنة 2019 شهدت ارتفاع في معدل البطالة الى 12,5% مقارنة بالسنوات الاخرى. ويعزى هذا الارتفاع الى الاجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة والمتمثلة في تجميد التوظيف مؤقتاً باستثناء بعض القطاعات الحساسة وهذا نتيجة لانخفاض بعض اسعار المحروقات.

المبحث الثاني: تطور عرض النقود في الجزائر.

المطلب الأول: تطور عرض النقود في الجزائر قبل قانون 90-10

- عرفت الكتلة النقدية في الجزائر منذ 1962 ارتفاعا كبيرا في حجمها اذ انتقلت من 4,1 مليار دج الى 420,539 مليار دج سنة 1990 أي ما يعادل 102,57 مرة، فقد تضاعفت بوتيرة متسارعة جدا ووصلت الى ما يقارب 29 مرة سنة 1980, فهذا التطور الحاصل في الكتلة النقدية يرجع الى نموذج التنمية الاقتصادية المتبع من خلال المخططات الاقتصادية والتي تطلبت أموالا ضخمة لإنجازها فالملاحظ أنه مع بداية المخطط الثلاثي سنة 1967 تضاعفت الكتلة النقدية بمقدار 15 مرة حتى 1980. ولقد انتقل حجم الكتلة النقدية في 1990 الى 420,539 مليار دج بعدما كان 118,040 مليار دج في 1980 أي ما يعادل 3,5 مرة، وهذا الحجم يفسر بالإصلاحات التي قامت بها الدولة والخاصة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

1- مكونات الكتلة النقدية:

هناك ثلاثة أنواع من مكونات الكتلة النقدية هي:

أولاً: النقود القانونية:

تتكون من الأوراق النقدية والنقود المساعدة التي يصدرها البنك المركزي، ولقد لعب هذا النوع الأكثر سيولة في مكونات الكتلة النقدية دورا هاما في تشكيل حجمها الى غاية بداية المخطط الثلاثي (67-69) لتترك هذه المكانة الى الودائع الجارية، ففي 1962 كانت النقود القانونية تمثل 55,12% من مجموع الكتلة النقدية بحجم يقدر ب 2,26 مليار دج بينما في 1982 فقد بلغ حجمها 49,159 مليار دج أي بنسبة 32% من مجموع الكتلة النقدية.

ثانياً: الودائع تحت الطلب:

هي العنصر الثاني من مكونات الكتلة النقدية من حيث درجة السيولة وهي أقل سيولة من النقود الائتمانية (القانونية)، وتتكون الودائع تحت الطلب من:

❖ الودائع الجارية لدى البنوك التجارية.

❖ الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار.

❖ وودائع الأموال الخاصة في الخزينة.

ففي 1962 بلغ حجم الودائع تحت الطلب 1,7 مليار دج بنسبة 41,46% من مجموع الكتلة النقدية واستمرت في الارتفاع بسبب سياسة التخطيط المتبعة آنذاك في الثمانينات حيث وصل حجمها سنة 1982 الى حدود 76,141 مليار دج أي بنسبة 46,73% من مجموع الكتلة النقدية، وبقيت في الارتفاع الى غاية 1986 أين انخفضت قيمتها وقدرت ب 115,458 مليار دج أي بنسبة 40,18% من مجموع النقدية بعدما كانت تقدر ب 125,587 مليار دج عام 1985 أي تمثل 47,18% من مجموع الكتلة النقدية ويرجع السبب في ذلك الى الأزمة التي واجهها الاقتصاد الجزائري في تلك السنة بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط ثم عادت لترتفع سنة بعد أخرى لتبلغ 135,141 مليار دج سنة 1990 أي ما يعادل 32% من مجموع الكتلة النقدية، ولقد أدى الارتفاع الكبير للنقود القانونية وحجم الودائع تحت الطلب منذ 1962 الى الزيادة في معدل التضخم.

ثالثا: الودائع لأجل:

هي أقل مكونات الكتلة النقدية سيولة، وهي عبارة عن ودائع لفترة محددة وتعطي فائدة وتتكون من:

❖ الودائع لأجل لدى البنوك.

❖ الودائع لدى صندوق التوفير والاحتياط.

الودائع لأجل تطورت بنسبة صغيرة حيث نمت ما بين 1962 و 1988 من 3,41% الى 11,69% من مجموع الكتلة النقدية (أي من 0,14 مليار الى 40,758 مليار دج) وهذا راجع الى ميل الأفراد الى الاكتناز بدلا من الادخار لتصل الى 15,58% عام 1989 ثم 17,33% عام 1990 من مجموع الكتلة النقدية.

الفصل الثاني: تطور عرض النقود ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 2000-2019

وبهذا لم تلعب الودائع لأجل دورا كبيرا كوسيلة من وسائل البنوك التجارية وبدل على ذلك نموها البطيء خاصة في السنوات الأولى الى غاية التسعينيات يمكن أن يكون راجعا لعدم وجود السوق المالي بالمعنى الواسع، لذلك فان أهميتها زادت خاصة في سنوات التسعينيات.

المطلب الثاني: تطور عرض النقود في الجزائر بعد قانون 90-10.

تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت على سياسة عرض النقود وفيما يلي تحليلات تطور عرض النقود لهذه الفترة.

الجدول رقم 05: يبين تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر في الفترة 2000-2019

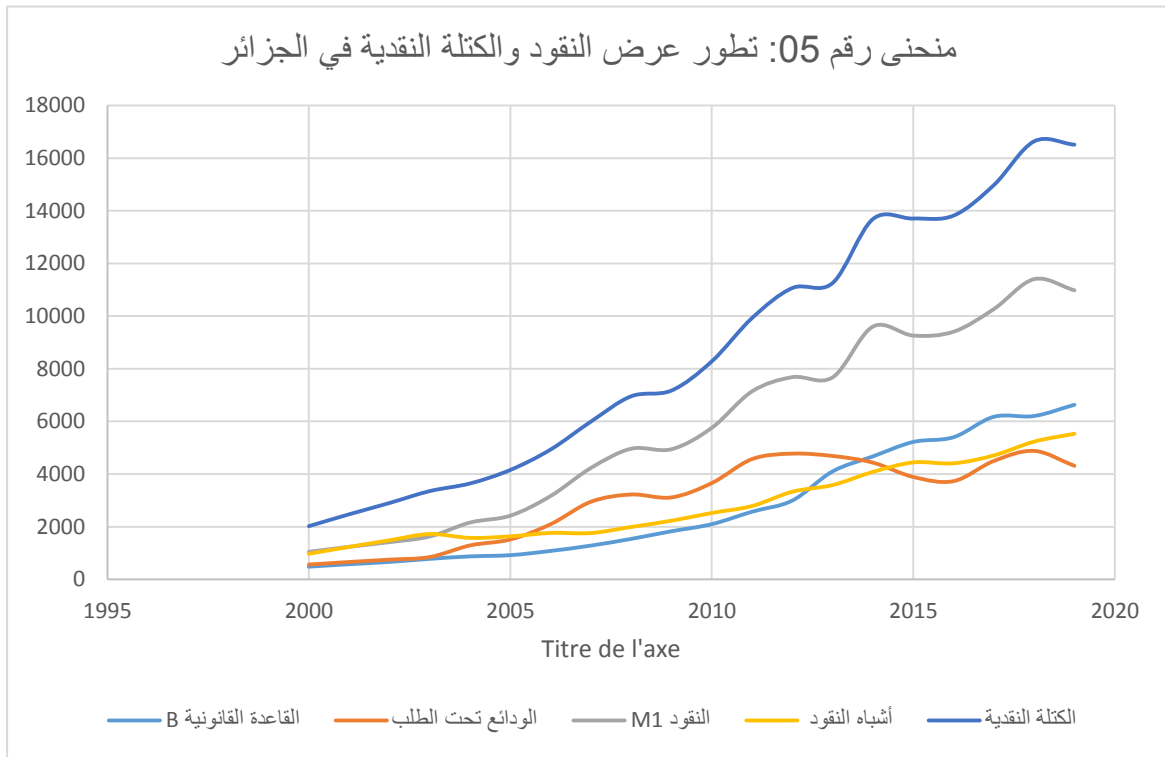
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القاعدة القانونية B	484,52	577,15	664,68	781,4	874,34	921
الودائع تحت الطلب	563,7	661,3	751,6	849	1291,3	1516,3
النقود M1	1048,18	1238,5	1416,34	1630,38	2160,6	2421,4
أشباه النقود	974,35	1235	1485,2	1724,04	1577,5	1636,2
الكتلة النقدية	2022,5	2473,5	2901,53	3354,42	3644,3	4157,6

2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
1081,4	1284,5	1540	1829,4	2098,6	2571,5	2997,2	4103,45
2096,4	2949,1	3224,9	3114,8	3657,8	4570,2	4776,34	4687,25
3167,6	4233,6	4964,9	4944,2	5756,4	7141,7	7681,86	7674,56
1766,1	1761	1991	2228,9	2524,3	2787,5	3329,8	3584,41
4933,7	5994,6	6955,9	7173,1	8280,7	9928,2	11067,6	11258,97

الفصل الثاني: تطور عرض النقود ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 2000-2019

2014	2015	2016	2017	2018	2019
4673	5220,5	5401	6176,7	6205,8	6632,9
4434,7	3891,7	3732,2	4499	4880,5	4312,7
9603	9261	9407	10266,1	11404,1	10979,1
4083,7	4443,4	4409,3	4708,5	5232,6	5531,4
13686,8	13704,5	13816,3	14974,6	16636,7	16510,7

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2000 الى 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel.

الفصل الثاني: تطور عرض النقود ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 2000-2019

في الفترة من 2000 إلى 2002 خلال هذه المدة ونتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية الى 13% سنة 2000 مقابل 14,9% سنة 1998م نتيجة اتباع سياسة التقشف الصارمة، اضافة الى خفض عجز الميزانية وتجميد أجور العمال وتقليص حجم إنفاق العام.

أما سنة 2001 فقد شوهدت أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية (M2) وقد قدرت نسبة نمو الكتلة النقدية ب 22,3% أي أن الكتلة النقدية قد زادت بمقدار 414,3 مليار دينار في ظرف سنة واحدة. ولعل سبب هذه الزيادة في الكتلة النقدية في سنة 2001م يعود الى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج تنمية الجنوب. ما أدى الى ارتفاع حجم الكتلة النقدية M2 الى 2071.8 مليار دينار جزائري مقابل 1659.3 مليار دينار سنة 2000م أي نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9% ويرجع ذلك الى:

- زيادة الارصدة النقدية الخارجية.
- انطلاق تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي في أفريل 2001م الذي رصد له حوالي 520 مليار دينار جزائري (7 مليار دولار) من سنة 2001م الى سنة 2004م.
- ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد الى 68% سنة 2001م من اجمالي الديون الداخلية، أي بمبلغ يقدر ب 107.72 مليار دج موزعة الى 73.98 مليار دج قروض للقطاع العام و 33.72 مليار دج موزعة الى 12.0034 مليار دج للقطاع العام و 7.712 مليار دج للقطاع الخاص.

الفترة الممتدة من 2005 الى 2007م زاد نمو العرض النقدي حسب ما أكده بنك الجزائر، حيث أكد أن تدفقات النقد القانوني بلغ حوالي 200 مليار سنة 2007م مقابل 161.8 مليار سنة 2006م أي ما يعادل نمو يفوق 400% من تدفقات النقد القانوني بين سنتي 2005م و 2007م. ومن جانب اخر أوضح بنك الجزائر أن قيمة مخزون النقد القانوني المتداول خارج بنك الجزائر بلغ 1242,16 مليار دج خلال شهر سبتمبر 2007م مقابل 1092.1 مليار دج مع نهاية شهر ديسمبر 2006م، مما يكشف عن تزايد الكتلة النقدية والسيولة النقدية لدى البنوك والمصارف. وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية الى:

الفصل الثاني: تطور عرض النقود ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 2000-2019

- تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005م و2006م ولم تعد الى المسالك البنكية.
- تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1,6 و1,3، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية، وتداولها خارج المسالك البنكية.
- تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تبيض الأموال.

هذا وأوضح بنك الجزائر أنه أمام تزايد حجم السحوبات النقدية وضعف المداخيل من الأوراق النقدية سيما من بريد الجزائر اذ سجلت الحركة النقدية ضخما من الأوراق النقدية الجديدة بقيمة 154.638 مليار دج للأشهر التسعة الأولى من سنة 2007م.

من سنة 2007 الى سنة 2010 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود حيث بلغ معدل نمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173,1 مليار دينار، وبمعدل نمو 3,2% عن سنة 2008 وذلك لسببين رئيسيين: **السبب الأول** وكما أشار اليه تقرير بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية الى 6,23% سنة 2009 مقارنة ب 38,18% سنة 2008، أما **السبب الثاني** فيعود الى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت من 3424,9 مليار دينار سنة 2008 الى 3114,8 مليار دينار سنة 2009 أي انخفاض بمعدل (9,05%-)، وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان، ليبدأ بعد ذلك من سنة 2010 العرض النقدي في النمو والزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية، ليبلغ معدل نمو العرض النقدي في النهاية سنة 2010 نسبة 15,4% بعدما كان 3,2% سنة 2009، أي بمبلغ قدره 8280,7 مليار دينار مقابل 7173,1 مليار دينار سنة 2009، كما تغيرت الودائع تحت الطلب وأشبه النقود بمعدل نمو بلغ على التوالي: 17,43% و 13,25% بعدما كان الأول سالب والثاني منخفض.

أما السنتين 2011 و2013 فيلاحظ نمو حجم العرض النقدي في سنة 2011 بمعدل يعتبر ثالث أكبر معدل خلال الفترة الممتدة من سنة 1998م وبفارق 4,5% عن سنة 2010، أي بمعدل نمو فاق 19,9%، ونجد مصدر

الفصل الثاني: تطور عرض النقود ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 2000-2019

هذا النمو في تحسن أو ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها: تحت الطلب ولأجل ولدى البنوك وهو ما يساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74,10% من العرض النقدي في الاقتصاد والذي بلغ 9929,2 مليار دينار وزيادة فاقت 1648,5 مليار دينار عن سنة 2010. بينما تراجع معدل نمو العرض النقدي خلال سنة 2012 لينخفض معدل النمو من 19,9% الى 11,46%، اذ بلغ مستوى العرض النقدي مبلغ 11067,6 مليار دينار، وقد ارجع محافظ بنك الجزائر ذلك الى التأثير بالأزمة الأوربية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي.

خلال الفترة من 2013 الى 2017 فقد استمرت الكتلة النقدية في الارتفاع وهذا ما يدل على عدم توازن سوق النقد ووجود تضخم خاصة خلال أربعة سنوات الأخيرة فقد كانت النسبة في حدود 80% وهذا يدل على أن معدل التضخم مرتفع ويجب معالجة الأسباب التي أدت الى ذلك. تزايدت الكتلة النقدية ب 8,4% في 2017 و 11,1% في 2018. مثلما كان عليه الحال في 2017، نجم هذا الارتفاع في الأرصدة النقدية عن الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، حيث ارتفعت ب 19%، مقابل 11,1% فيما يخص الودائع لأجل، وب 4,5% فيما يخص بتداول النقد الورقي.

مكونات الكتلة النقدية:

النقود القانونية:

وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي المشرف عليها من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأثر شروع الجزائر في تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي (2001 الى 2004)، وبرنامج دعم النمو (2005 الى 2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010 الى 2014)، ونتيجة للتوسع النقدي النقود الائتمانية حيث سجلت 484.527 مليار دج سنة 2000 بينما سجلت النقود القانونية 874.3 مليار دج سنة 2004 بمعدل نمو 11.9% مقابل 781.3 في سنة 2003 بمعدل نمو 17.5% وفي سنة 2002 سجل معدل نمو 15.2%، وبالتالي يمكن تفسير تباطؤ في معدلات نمو النقود القانونية مقارنة مع سنة 2001 أي 19.1% بالتوجه النقدي الذي يبقى ايجابيا وكذلك نتيجة لوضعية التسديدات الكبير التي عرفتها منطقة نفوذ الميزانية، وخلال الفترة (2005 الى 2009) سجلت ارتفاعا

الفصل الثاني: تطور عرض النقود ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 2000-2019

ملحوظا فانتمقلت معدلات النمو من 5.3% الى 18.8% حيث تزامنت هذه الفترة مع برنامج التنمية الخماسي نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة واستمرار نمو الكتلة النقدية، وسجلت النقود الورقية خلال الفترة (2010 الى 2014) ارتفاعا حيث انتقلت من 2098.629 مليار دج بمعدل نمو 14.7% سنة 2010 الى 3658,9 مليار دج بمعدل نمو 14.2% سنة 2014 أي ارتفعت 1.74 مرة.

وخلال الفترة (2015 الى 2017) لوحظ انخفاض كبير وذلك راجع الى انخفاض أسعار البترول الذي بدأ سنة 2015 حيث تقلص بنسبة 3.6% في سنة 2015 ثم سجل ارتفاعا قدره 1.6% في 2016 وهذا راجع الى ارتفاع تداول الورق النقدي والودائع لدى مركز الصكوك البريدية، نمت الأرصدة النقدية وشبه نقدية ب 8.3% في 2017 حيث ارتفع التداول النقد الورقي بنسبة 4.9% وقد سجل تراجع وتيرة ارتفاعه بمقابل سنة 2016 التي سجلت ارتفاع 9.5%.

انعكس الارتفاع القوي للودائع تحت الكلب على مستوى المصارف، بازدياد المجموع النقدي M1 بما يقارب 11.1%، حيث لا يزال يمثل 68.5% من الكتلة النقدية، وذلك رغم تراجع حصة تداول النقد الورقي من 31.5% في 2017 الى 29.6% في 2018.

الودائع تحت الطلب:

شكلت نسبة الودائع تحت الطلب نسبة 30% من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002م بما قيمته 751.6 مليار دج، ثم تعود قيمتها للارتفاع بعد ذلك الى 2096.4 و 2949.1 مليار دج سنتي 2006، و 2007 على التوالي اي بنسبة من الكتلة النقدية تقدر ب 42,49% و 49,19% لنفس السنتين.

مسجلا أعلى نسبة نمو له سنتي 2004 و 2007 ب 51.5% و 45.2% على التوالي حيث شهدت السنوات الثلاثة (2011, 2012, 2013) نمو مستمر في الودائع تحت الطلب حيث بلغت قيمتها 3657.8 مليار دج و 4570.2 مليار دج و 4776.34 مليار دج في كل منها على التوالي، هذا ما يوحى بتحسّن مستوى الفوائض المالية لدى الأفراد نتيجة الطفرة أو التحسينات التي عرفتها منظومة الأجور في هذه السنوات، وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحو حسابات على مستوى مؤسسة البريد أو البنوك الوطنية.

خلال الفترة 2015 إلى 2017 سجلت الودائع تحت الطلب انخفاض قدره 4.2% لدى المصارف و 24.6% لدى الخزينة العمومية في 2015 و 2016، وسجل ارتفاع قوي في الودائع تحت الطلب لدى المصارف في سنة 2017 حيث قدرت نسبتها ب 20.1% وسبب ارتفاع هذه الودائع يعود بنسبة تقارب 65% الى ودائع الشركات الوطنية للمحروقات التي استفادت في 2018 من تسديد جزء مستحقاتها على الخزينة العمومية.

الودائع لأجل:

فهي عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة وتعطي مقابلا، ويندرج ضمنها الودائع لأجل لدى البنوك والودائع لدى صندوق التوفير والاحتياط، وقد بلغت نسبتها 37.5% سنة 2002م و 27.47% سنة 2007م ثم 30.48% سنة 2010م، لتصل الى 30.08% سنة 2012.

أما أعلى نسبة نمو لها فكانت متفاوتة من فترة الى أخرى حسب الأوضاع الاقتصادية و الأمنية التي مرت بها البلاد فنجد أول أعلى نسبة نمو في سنة 2001م ب 26.8% وسنة 2002م ب 20.3% و 16.1% سنة 2003م. وكان ذلك نتيجة للجوء الأفراد والمؤسسات الى ايداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة قبل حله بعد ذلك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الى حد الاغراء (17%) التي كان يمنحها على الودائع وكانت النتيجة حل بنك الخليفة أن معدل نمو الودائع لأجل سجل نسبة نمو سالبة بلغت (0.3-%) سنة 2007م، غير أن تدخل الدولة آنذاك أدى الى اعادة الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو معدل الودائع لأجل أين وصل سنة 2008 الى 13.1% ثم الى 19.45% سنة 2013م.

سجلت ارتفاع في سنتي (2008-2009) ب 1991.04 مليار دج و 2228.893 مليار دج على التوالي، وتزامنا مع برنامج توطيد النمو (2010-2014) انتقلت الودائع لأجل من 2524.281 مليار دج في سنة 2010 الى 4083.7 مليار دج سنة 2014 أي تضاعفت ب 1.6 مرة، وخلال الفترة (2015-2017) لقد سجلت انخفاض أقل حدة من انخفاض ودائع تحت الطلب أي ب 0.81% في 2016 مقابل ارتفاع في سنة 2015 قدره 8.8%، ولقد عرفت هذه الودائع ارتفاعا متواضعا نوعا ما قدر ب 6.8% لأنه بالمقابل فقد ارتفعت الودائع تحت الطلب المتعلقة بقطاع المحروقات بشكل قوي.

سنة 2018 عرفت ارتفاعا متواضعا نوعا ما، ب 11.1% مقابل 19% بالنسبة للودائع تحت الطلب، باستثناء الودائع لأجل للشركة الوطنية للمحروقات، قدر ارتفاع الودائع لأجل ب 11.9% على أساس 22.4% بالنسبة

الفصل الثاني: تطور عرض النقود ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة 2000-2019

لودائع القطاع الاقتصادي العمومي و9.1% بالنسبة لودائع القطاع الخاص بحصة ضمن الودائع لأجل خارج المحروقات قدرها 76.3%.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا الى واقع عرض النقود وتطوره وكذلك تطرقنا الى واقع النمو الاقتصادي وسعر الفائدة ومعدل البطالة ومعدل التضخم وتطورهم خلال الفترة من 2000-2019، كما يتضح لنا جليا مساعي السياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار المالي باتباع سياسة نقدية انكماشية لتقليص معدلات التضخم في فترة التسعينات، ومع بداية الألفية الجديدة نرى توجهها جديدا للسياسة النقدية باتباعها سياسة توسعية تزامنت مع بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، غير أن هذه السياسة اصطدمت بالعديد من العوائق التي لم تمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة منها، وهو ما أجبر السلطة النقدية من إعادة سحب الفائض النقدي، ولذلك فلا بد من احداث تغييرات على مستوى السياسة النقدية التي تضمن تفادي الحاصلة.

الفصل الثالث

تمهيد

لقد تعددت الدراسات التي اهتمت ببحث عرض النقود و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مختلف الدول باختلاف خصائصها و أنظمتها الاقتصادية، أين بدأت تتولى البحوث والدراسات التي اهتمت بآثار السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، إن معظم هذه الدراسات والتي اطلعنا عليها هي دراسات تعتمد على أساليب الاقتصاد القياسي وخصوصا أسلوب الانحدار الخطي والذي يعد أحد الأساليب الإحصائية الحديثة لقياس المتغيرات الاقتصادية الكلية.

من خلال هذا الفصل سنتطرق الي تقديم اسلوب شعاع الانحدار الخطي المتعدد من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الجانب النظري لأسلوب الانحدار الخطي.

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر عرض النقود في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الاول: الاجراءات المنهجية للدراسة:

للطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا بالغا في أهمية المعلومات ومصداقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها، وهذا ما يضيف قيمة علمية للبحث حيث يتسنى من خلالها للباحث اثبات فرضياته او نفيها والخروج بنتائج قيمة في البحث.

ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بتوضيح الطريقة المتبعة في الدراسة ونوعها والمنهج المستخدم فيها وادوات جمع البيانات.

المطلب الاول: نوع الدراسة والمنهج المستخدم فيها

لوصول الى الاهداف والنتائج المرجوة في الدراسة وجب الامام بمختلف الجوانب المتعلقة بكل من نوع الدراسة والمنهج المستخدم فيها وبناء على طابع الدراسة فإنه توجب علينا اتباع المنهجية التالية:

– **المنهج الاستقرائي:** والذي مفاده الانتقال من الخصوصيات على العموميات، فقد اعتمدنا على أداة الوصف للأحداث الاقتصادية المتعلقة بتطوّر الاقتصاد الجزائري خاصة من الناحية النقدية وكل ما يتعلق بالسياسة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى التذبذب وعدم الاستقرار في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مما يوحي للعيان أن هناك ازمة اقتصادية سواء في الوقت الراهن أو المستقبل للاقتصاد الجزائري، كما تم الاعتماد على ادوات الاحصاء من جداول وأعمدة ومنحنيات بيانية.

– **المنهج الاستنباطي:** والذي كان مفاده من الدراسة الانتقال من الأحداث العامة إلى الأحداث الجزئية ومحاولة استنباط النتائج حول ظاهرتي الدراسة وهما الكتلة النقدية والاستقرار الاقتصادي، حيث تم الاعتماد في ذلك على التحليل الاقتصادي للظاهرتين وكذا التوصيف لهما من أجل التخصيص والخروج بنتائج تعمم فيما بعد.

المطلب الثاني: عينة الدراسة ونوعها

دراستنا طبقت على معطيات سنوية من مصادر رسمية كالديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي والتقارير السنوية لبنك الجزائر، اما عن الفترة المأخوذة محل دراستنا 2000-2019.

المطلب الثالث: أدوات جمع البيانات

بالنسبة لأدوات البحث والتحليل والإحاطة بجميع جوانبها والخروج بنتائج البحث يتطلب تحليلها وقراءة جميع المتغيرات ومعالجة الإشكالية تطلبت منا الاطلاع والإحاطة برصيد من مختلف البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية وهي كالتالي:

- الكتب
- الرسائل الجامعية
- المجالات
- الملتقيات والمؤتمرات
- المواقع الالكترونية

المطلب الرابع: متغيرات نموذج الدراسة:

لتقديم نموذج الدراسة استعملنا مجموعة من المتغيرات التي لها علاقة بعرض النقود ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، بحيث اخذنا كمتغير تابع الكتلة النقدية ورمزنا لها بالرمز $M2$ أما المتغير المستقلة تمثل في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والتي رمزنا لها على التوالي كالاتي :

البطالة $TCHO$ ، النمو الاقتصادي P ، سعر الصرف TCH ، وميزان المدفوعات BOP والتضخم INF .

المبحث الثاني: التحليل القياسي لأثر عرض النقود في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2019.

1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: وهي أحد الشروط الأساسية للتكامل وهو أن تكون السلسلة الزمنية مستقرة من نفس الدرجة ونستعمل في هذه المرحلة اختبار ADF للجذور الوحيدة لاختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، من أجل اختبار ADF نستعمل طريقة المربعات الصغرى MCO لتقدير النماذج وسوف نستعين ببرنامج Eviews. حيث اختبار ADF يقوم على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية: $H_0: \alpha = 1$

الفرضية البديلة: $H_1: \alpha < 1$

قبول الفرضية العدمية يعني وجود جذور وحيدة وعدم استقرار السلاسل الزمنية وباستبدال طريقة المربعات الصغرى العادية للتقدير في النماذج نحصل مثلا على t المحسوبة أكبر من t الجدولية فإننا نقبل الفرضية العدمية أي عدم استقرار السلاسل الزمنية. و بتطبيق هذا الاختبار باستعمال Eviews وهو برنامج يقوم بالاختبار مباشرة.

اختبار جودة النموذج : لاختبار جودة معنوية معادلات النموذج و كذا اختبار جودة النماذج المقدرة ككل هناك عدة مؤشرات إحصائية تساعدنا في ذلك منها :

معيار فيشر، معيار ستيودنت، معيار درين وستون ومعامل التحديد.

المطلب الاول: أثر الكتلة النقدية على ميزان المدفوعات

Dependent Variable: BOP
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 06:49
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	28.60692	6.157969	4.645513	0.0002
M2	-0.002029	0.000619	-3.275642	0.0042
R-squared	0.373474	Mean dependent var		11.00750
Adjusted R-squared	0.338666	S.D. dependent var		16.54669
S.E. of regression	13.45617	Akaike info criterion		8.131392
Sum squared resid	3259.234	Schwarz criterion		8.230966
Log likelihood	-79.31392	F-statistic		10.72983
Durbin-Watson stat	0.722904	Prob(F-statistic)		0.004201

من خلال نتائج اختبار ستودنت نلاحظ أن قيمة اختبار ستودنت المحسوبة $t = 3.27$ وهي أكبر من قيمة

ستودنت الجدولية عند مستوى معنوية 5% $t = 2.09$ مما يعني أن معامل المتغير المستقل لديه معنوية احصائية

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 37.34$ بمعنى أن 37.34% من التغيرات الحاصلة

في ميزان المدفوعات سببها التغير في الكتلة النقدية والباقي يرجع الى عوامل أخرى.

من خلال اختبار فيشر نلاحظ أن القيمة المحسوبة $F = 10.72$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى

معنوية 5% نجد $F = 3.55$ فهذا يدل على المعنوية الاحصائية للنموذج ككل

من خلال Eviews تحصلنا على نموذج التالي:

$$\text{Bop} = 28.60692 \text{ M2}$$

-تشير المعلمة $c = 28.60692$ الى مرونة عرض النقود بالنسبة الى ميزان المدفوعات، فكل تغير في ميزان المدفوعات

ب 1% يقابله تغير في عرض النقود ب: 28.60692%.

المطلب الثاني: أثر الكتلة النقدية على سعر الصرف

Dependent Variable: TCH
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 06:53
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	60.52790	4.652075	13.01095	0.0000
M2	0.002877	0.000468	6.148941	0.0000
R-squared	0.677474	Mean dependent var		85.48600
Adjusted R-squared	0.659556	S.D. dependent var		17.42240
S.E. of regression	10.16555	Akaike info criterion		7.570525
Sum squared resid	1860.090	Schwarz criterion		7.670098
Log likelihood	-73.70525	F-statistic		37.80947
Durbin-Watson stat	0.258869	Prob(F-statistic)		0.000008

من خلال نتائج اختبار ستودنت نلاحظ أن قيمة اختبار ستودنت المحسوبة $t = 6.14$ وهي أكبر من قيمة

ستودنت الجدولية عند مستوى معنوية 5% $t = 2.09$ مما يعني أن معامل المتغير المستقل لديه معنوية احصائية

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 67.74$ بمعنى أن 67.74% من التغيرات الحاصلة

في سعر الصرف سببها التغير في الكتلة النقدية والباقي يرجع الى عوامل أخرى.

من خلال اختبار فيشر نلاحظ أن القيمة المحسوبة $F = 37.80$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى

معنوية 5% نجد $F = 3.55$ فهذا يدل على المعنوية الاحصائية للنموذج ككل

من خلال Eviews تحصلنا على نموذج التالي:

$$Tch=60.52790 M2$$

تشير المعلمة $c=60.52790$ الى مرونة عرض النقود بالنسبة الى سعر الصرف، فكل تغير في سعر الصرف ب 1%

يقابله تغير في عرض النقود ب: 60.52790%.

المطلب الثالث: أثر الكتلة النقدية على معدل البطالة

Dependent Variable: TCHO
 Method: Least Squares
 Date: 07/06/21 Time: 06:54
 Sample: 2000 2019
 Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.43754	2.117824	10.59462	0.0000
M2	-0.000891	0.000213	-4.180674	0.0006
R-squared	0.492644	Mean dependent var	14.71250	
Adjusted R-squared	0.464457	S.D. dependent var	6.323780	
S.E. of regression	4.627792	Akaike info criterion	5.996676	
Sum squared resid	385.4962	Schwarz criterion	6.096249	
Log likelihood	-57.96676	F-statistic	17.47804	
Durbin-Watson stat	0.233828	Prob(F-statistic)	0.000562	

من خلال نتائج اختبار ستودنت نلاحظ أن قيمة اختبار ستودنت المحسوبة $t = 4.18$ وهي أكبر من قيمة

ستودنت الجدولية عند مستوى معنوية 5% $t = 2.09$ مما يعني أن معامل المتغير المستقل لديه معنوية احصائية

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 49.26$ بمعنى أن 49.26% من التغيرات

الحاصلة في معدل البطالة سببها التغير في الكتلة النقدية والباقي يرجع الى عوامل أخرى.

من خلال اختبار فيشر نلاحظ أن القيمة المحسوبة $F = 17.47$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى

معنوية 5% نجد $F = 3.55$ فهذا يدل على المعنوية الاحصائية للنموذج ككل

من خلال Eviews تحصلنا على نموذج التالي:

$$TCHO=22.43754 M2$$

تشير المعلمة $c=22.43754$ الى مرونة عرض النقود بالنسبة الى معدل البطالة، فكل تغير في البطالة ب 1% يقابله

تغير في عرض النقود ب: 22.43754%.

المطلب الرابع: أثر الكتلة النقدية على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: P
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 06:56
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.864326	0.652156	7.458840	0.0000
M2	-0.000177	6.56E-05	-2.705296	0.0145
R-squared	0.289061	Mean dependent var		3.325000
Adjusted R-squared	0.249564	S.D. dependent var		1.645048
S.E. of regression	1.425067	Akaike info criterion		3.640955
Sum squared resid	36.55471	Schwarz criterion		3.740528
Log likelihood	-34.40955	F-statistic		7.318624
Durbin-Watson stat	1.595008	Prob(F-statistic)		0.014488

من خلال نتائج اختبار ستودنت نلاحظ أن قيمة اختبار ستودنت المحسوبة $t = 2.70$ وهي أكبر من قيمة

ستودنت الجدولية عند مستوى معنوية 5% $t = 2.09$ مما يعني أن معامل المتغير المستقل لديه معنوية احصائية

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 28.90$ بمعنى أن 28.90% من التغيرات

الحاصلة في النمو الاقتصادي سببها التغير في الكتلة النقدية والباقي يرجع الى عوامل أخرى.

من خلال اختبار فيشر نلاحظ أن القيمة المحسوبة $F = 7.31$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية

5% نجد $F = 3.55$ فهذا يدل على المعنوية الاحصائية للنموذج ككل.

من خلال Eviews تحصلنا على نموذج التالي:

$$P=4.864326 M2$$

تشير المعلمة $c=4.864326$ الى مرونة عرض النقود بالنسبة الى النمو الاقتصادي، فكل تغير في النمو الاقتصادي

ب 1% يقابله تغير في عرض النقود ب: 4.864326%.

المطلب الخامس: أثر الكتلة النقدية على التضخم

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 06:58
Sample: 2000 2019
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.654900	0.855051	3.104961	0.0061
M2	0.000147	8.60E-05	1.709180	0.1046
R-squared	0.139633	Mean dependent var		3.930000
Adjusted R-squared	0.091835	S.D. dependent var		1.960620
S.E. of regression	1.868426	Akaike info criterion		4.182710
Sum squared resid	62.83830	Schwarz criterion		4.282283
Log likelihood	-39.82710	F-statistic		2.921297
Durbin-Watson stat	1.760293	Prob(F-statistic)		0.104602

من خلال نتائج اختبار ستودنت نلاحظ أن قيمة اختبار ستودنت المحسوبة $t=1.70$ وهي أكبر من قيمة

ستودنت الجدولية عند مستوى معنوية 5% $t=2.09$ مما يعني أن معامل المتغير المستقل لديه معنوية احصائية

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن معامل التحديد $R^2=13.96$ بمعنى أن 28.90% من التغيرات

الحاصلة في التضخم سببها التغير في الكتلة النقدية والباقي يرجع الى عوامل أخرى.

من خلال اختبار فيشر نلاحظ أن القيمة المحسوبة $F=2,92$ وبمقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية

5% نجد $F=3.55$ فهذا يدل على المعنوية الاحصائية للنموذج ككل.

من خلال Eviews تحصلنا على نموذج التالي:

$$INF=2.654900 M2$$

تشير المعلمة $c=2.654900$ الى مرونة عرض النقود بالنسبة الى التضخم، فكل تغير في التضخم ب 1% يقابله

تغير في عرض النقود ب: 2,654900%.

خلاصة الفصل:

لقد حاز عرض النقود على مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري نظرا لدوره المتميز في المحيط الاقتصادي، كما بات واضحا لنا الارتباط الوثيق مع بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ويعبر هذا الارتباط عن مدى فعالية السياسة النقدية ونجاحها في تحقيق الأهداف النهائية للاستقرار الاقتصادي الذي أثبتته الدراسة التي قمنا بها بين عرض النقود ومعدلات البطالة، معدلات التضخم، سعر الصرف، وميزان المدفوعات والتي بدورها تتأثر بعرض النقود.

ومن خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

-ان التغيرات في عرض النقود تؤثر على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

الخاتمة

خاتمة عامة

وأخيرا نقول أن المعروض النقدي يلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الداخلي والخارجي وتظهر اهمية دراستنا هذه في تحليل أثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2000-2019 باعتباره موضوعا هاما يشمل جميع افراد المجتمع خاصة الاقتصاديين منهم، فهو يمثل نقطة حساسة في الاقتصاد الجزائري ولقد كان الهدف من دراستنا تحديد أثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في التضخم والبطالة وميزان المدفوعات وسعر الصرف من خلال اللجوء الى نموذج VAR.

ومن اجل ذلك تم التطرق في الاطار النظري الى مختلف متغيرات الدراسة فبدانا البحث بموجز بسيط عن المعروض النقدي واهم ما يتخلله من عناصر والتي تختلف بعددها وانواعها، وعرفنا ان للمعروض النقدي مقابلات يجب مراعاتها خلال القيام بعملية عرض النقود، وللاستفادة من المعروض النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي يجب المحافظة على ملاءمة اصداره اذ يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي حتى لا نقع في مشاكل من بينها ارتفاع معدلات التضخم وسعر الفائدة التي قد ينجم عنها تدهور كبير في النشاط الاقتصادي، ودور البنوك التجارية والمودعين في التأثير على الكتلة النقدية من خلال الودائع والقروض وغيرها، وفي آخر هذا الفصل عرفنا بعض من المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة وطيدة بالمعروض النقدي وتؤثر وتتأثر به.

اما في الفصل الثاني فقد تطرقنا الى تطور عرض النقود ومؤشرات الاقتصاد الكلي فقد تميزت بالانخفاض خلال فترة الثمانينيات بسبب ازمة البترول التي ادت الى انخفاض اسعار النفط وكما هو معروف في الاقتصاد الجزائري انه يقوم على الصادرات من النفط كما سجلت ارتفاعا ملحوظا في بعض الفترات نتيجة لانتهاج سياسة نقدية توسعية، وانخفض المعروض النقدي في السنتين التي تزامنت مع الازمة المالية الدولية، بالنسبة لمقابلات عرض النقد فأهم مقابل هو صافي الاصول الخارجية وهذا لارتباطه بقطاع المحروقات الذي يعتبر من اهم الصادرات في الجزائر فهو يؤثر بشكل كبير في حجم الكتلة النقدية، فإذا انخفض هذا المقابل سيؤدي الى انخفاض المعروض النقدي ككل وهذا لا يعني ان باقي المقابلات لا تؤثر انما هي تؤثر بشكل اقل من صافي الاصول الخارجية.

أما في الفصل الثالث فيمثل جوهر الدراسة والذي من خلاله قمنا بإجراء دراسة قياسية تحليلية لتحديد أثر عرض النقود في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر حيث قدمنا في المبحث الاول الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة بتقديم متغيرات النموذج وعرضها عرضا مختصرا وتقديم بياناتها لمثيلها بيانيا وتحليلها ومن ثم

استعراض النموذج الخطي المتعدد المتمثل في برنامج EVIEWS وفي المبحث الثاني من هذا الفصل تم التطرق فيه للدراسة القياسية من خلال تحديد شكل النموذج.

نتائج الدراسة:

من خلال بحثنا توصلنا الى مجموعة من النتائج نلخصها كالآتي:

- 1- يتمثل عرض النقود في مجموعة الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، ويتم قياس هذه الكتلة من خلال المجموع المتاحات النقدية M1 ومجموع الكتلة النقدية M2 ومجموع سيولة الاقتصاد M3.
- 2- يتم عرض النقود بمقابلات تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية والقروض الموجه للاقتصاد وقروض موجه للخزينة.
- 3- من خلال الإطار النظري لعرض النقود وجدنا انه يتأثر بعدة مؤشرات اقتصادية منها معدل الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف وميزان المدفوعات والبطالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- 4- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي راجع الى زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات المسوقة والبناء والزراعة.
- 5- ارتفاع معدل التضخم سببه انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية.
- 6- حتى تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لابد من أن توفر لها ظروف مناسبة، وضوابط أساسية لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية.
- 7- السياسة النقدية لم يكن لها دور فعال في تخفيض معدلات البطالة بسبب توجهاتها الانكماشية.
- 8- ومن دراستنا القياسية لأثر عرض النقود على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة من 2000-2019 تبين ان عرض النقود يؤثر على معدل النمو الاقتصادي التضخم وميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر.
- 9- من نتائج التحليل القياسي عند تقدير نموذج الانحدار الخطي ان معدل البطالة لا يتأثر بعرض النقود في الجزائر.

اختبار فرضيات الدراسة:

1- الفرضية الأولى صحيحة بناء على النتيجة رقم 06.

2- الفرضية الثانية صحيحة بناء على الفرضية رقم 08 و09.

الاقتراحات والتوصيات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة فإنه يتم تقديم الاقتراحات الآتية:

- إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية بغرض مساءلتها عن الأهداف التي رسمتها بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- متابعة الإصلاحات على مستوى المنظومة المصرفية باعتبارها الركيزة الأساسية للسياسة النقدية والتركيز على الأدوات غير المباشرة.

- تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة أداة السوق المفتوحة.

- معرفة أصل وأسباب الاختلالات في الاقتصاد الجزائري وما هو البديل اللازم والمنع.

- العمل على زيادة الناتج المحلي الموجه إلى السوق المحلية وهذا من أجل التقليل من الواردات

لسد الاحتياجات المحلية ويكون ذلك عن طريق الإنتاج بكفاءة عالية لتفادي التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع و

المصادر

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

1. محمدي فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، 2004.
2. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، عمان، ط 3.
3. حيدر نعمة بخيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة، دار آمنة للنشر والتوزيع عمان - الاردن 2013.
4. عبد الوهاب الامين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
5. كاظم جاسم العيساوي، محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ط 1، 2000.
7. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2002.
8. محمد أحمد الأفندي، النقود والبنوك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، ط 1، صنعاء، 2009، بتصرف.
9. محمد يونس، عبد النعيم مبارك، كمال أمين الوصال، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية، 2003.

ثانياً: المذكرات:

10. حاجي سمية ، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، 2016.
11. صالح لحبيب، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2013.
12. ايمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي جامعة بسكرة.
13. بشكير عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970\2008)، مذكرة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3، 2009\2010.
14. بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حالة الجزائر 1990 - 2004، رسالة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، 2009.

15. بن زايد ياسين، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق ابن يحيى الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2016 / 2017.
16. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2004)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2005.
17. سند حسين محمد حسين، أثر تغيرات عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف في ليبيا خلال فترة 1980\2017، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمياط، كلية التجارة قسم الاقتصاد، ليبيا، 2018م، 1440هـ.
18. عبد الباسط عبد الصامد علي، دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال فترة 1990\2012 (دراسة استشرافية مع ماليزيا)، لنيل شهادة الدكتوراه في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2017\2018.
19. علاء فيصل حامد النائلي، السيولة العامة وأثرها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2015) مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد 2017.
20. غادري نوال، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر (1990-2014) دراسة قياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي 2017.
21. وردة شيان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية (1990\2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد دولي، جامعة باتنة 1، 2015\2016.

ثالثا: المجالات:

22. بوش يحيى بوحوص، العيد محمد، مسيرة عملة الدينار والبنك المركزي الجزائري من زاوية الميزانية المحاسبية، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 06\العدد 01، 2019.

23. جمال سويح، علال بن ثابت، فعالية السياسة النقدية في ضبط نمو العرض النقدي والتضخم في الجزائر خلال فترة 2000\2016، مجلة افاق العلوم، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد السابع عشر، سبتمبر 2019، المجلد 05.
24. دحو محمد، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 04، 2019.
25. ميلود وعيل، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر (200-2016)، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 03، 2017.
26. عثمان حسين سليمان، سناء جاسم محمد، العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة 2003\2016 (دراسة قياسية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 124\حزيران\2020.

التقارير:

27. الديوان الوطني للإحصائيات، تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2019.
28. النشرة الاحصائية الثلاثية.

رابعا: المراجع باللغة الاجنبية:

27. Paterson ,W.C. income, **Employment and Economic Growth** (New York :W.W, Norton and Co , Inc, 1967).

Joint economic cominittee , **congress Of the united states stff report**

الملخص:

للمعروض النقدي أو الكتلة النقدية أهمية بالغة في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية حيث احتلت الصدارة في الثمانينات، إذ كانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة للتأثير في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بما يحقق هذا الأخير. ليزداد الاهتمام بها في فكر الاقتصاد المعاصر خاصة أثناء الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته معظم دول العالم خاصة الدول النامية. استلزم ذلك الاعتماد على الإصلاح والجزائر شأنها شأن هذه الدول تبنت سياسة الإصلاح قصد تطوير اقتصادها، فكانت سنة 1990 نقطة تحول هامة في السياسة النقدية خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 90|10 الذي وضع الاستقرار النقدي في صدارة الأولويات وعمل على إبراز دور السياسة النقدية ومنح البنك المركزي الاستقلالية في إدارتها، وهنا بدأت الجزائر مسيرة سياستها النقدية، فعملت على استخدامها بما يتماشى مع تحقيق أهدافها مع استقرار وتحقيق التنمية الاقتصادية...

Résumé :

La masse monétaire ou la masse monétaire est d'une grande importance dans la structure de la politique macroéconomique, car elle a pris les devants dans les années quatre-vingt, car elle était le seul outil reconnu comme déterminant de la politique économique et moyen efficace d'influencer les indicateurs de stabilité économique. Pour atteindre ce dernier. Accroître l'intérêt à son égard dans la pensée économique contemporaine, en particulier lors des crises et de l'instabilité économique que connaissent la plupart des pays du monde, en particulier les pays en développement. Cela impliquait la confiance en la réforme et en l'Algérie, comme ces pays, a adopté une politique de réforme afin de développer leur économie. L'année 1990 a été un tournant important dans la politique monétaire, en particulier après l'adoption de la loi monétaire et de prêt 90/10, qui a placé la stabilité monétaire en tête des priorités et a mis en évidence le rôle de la politique monétaire et a donné à la Banque centrale l'autonomie dans sa gestion. Ici l'Algérie a commencé la marche de sa politique monétaire, conformément à la réalisation de son développement économique stabilisant et réalisant...